جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: بن ساري خديجة

بعنـوان:

التدقيق الداخلي ودوره في تقليل المخاطر في البنوك التجارية

دراسة ميدانية في البنوك التجارية الجزائرية بولاية غرداية

خلال الفترة 2016/2015

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 31 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور: مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ: عجيلة محمد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
الدكتور: بن النوي مصطفى	جامعة غرداية	ممتحنا

السنـة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: مالية وبنوك

من إعداد الطالب: بن ساري خديجة

بعنوان:

التدقيق الداخلي ودوره في تقليل المخاطر في البنوك التجارية

دراسة ميدانية في البنوك التجارية الجزائرية بولاية غرداية

خلال الفترة 2016/2015

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 31 ماي 2016

أمام اللّجنة المكوّنة من السّادة الآتية أسمائهم:

الدّكتور: مصيطفى عبد اللطيف	جامعة غرداية	رئيسا
الأستاذ: عجيلة محمد	جامعة غرداية	مشرفا ومقررا
الدكتور: بن النوي مصطفى	جامعة غرداية	ممتحنا

السنـة الجامعية: 2016/2015

الإهداء

الحمد لله رب العالمين و السلام والصلاة على خير المرسلين أهدي عملي هذا إلى اغلى ما في الوجود

إلى من كلله الله بالهيبة و الوقار من علمني العطاء بدون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار والدي الغالي

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب و الحنان إلى بسمة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ، إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

أطـال الله في عمرهما

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى أخواتي هاجر، سارة، وفاء وكتكوتان اروى وابتهال وأخي العزيز أحمد و إلى زوج أختي مختار، والى كل عائلتي الغالية ومن يحمل لقب بن ساري

إلى من سرنا سوياً ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطف زهرة وتعلمنا إلى صديقاتي وزميلاتي(منى، يمينة، هاجر، سليمة، سمية، حكيمة، خيرة، صباح، فتحية، عتيقة، عائشة، سمرة، رغيسة، أمينة)

إلى اخواني الذين لم تلدهم امي إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء الذين تعبوا معي (تيماوي محمد ، تاجي عبد الباسط، جقاوة محمد، بونوة حسين)

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام

خـديـجـة

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة و السلام على سيدنا محمد أشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه أجمعين وعلى الصحابة الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين

إن أول الشكر هو لله الواحد جل وعلا على جميع النعم التي أنعمها علينا وعلى نعمة العلم خاصة وتيسيره لي كل السبل لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي أرجوا من الله أن يكون فيه إفادة لغيرنا

قال الرسول الكريم

" من إجتهد فأصاب فله أجران ومن إجتهد ولم يصب فله أجر واحد "

ونخص بالذكر الدكتور المشرف: "عجيلة محمد" الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته، من خلال إشرافه على عملنا خطوة بخطوة، وبكامل جدية وتفاني.

ونشكر في الأخير كل من قدم لنا يد المساعدة ، سواء من قريب أو بعيد

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية بولاية غرداية، حيث تم طرح إشكالية ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية خلال الموسم الجامعي 2015-2016، تم التطرق إلى ماهية التدقيق الداخلي من تعريف وأهمية وأهداف وأنواع ومعايير وإلى ماهية التدقيق الداخلي في البنوك اجراءات وأهداف وأسس والمدقق الداخلي وإلى المخاطر البنكية من حيث تعريف وأنواع،ومن ثم التطرق لدور التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك وقد أستخدم المنهج الوصفي التحليلي في اجراء الدراسة من خلال جمع البيانات من مصادرها الأولية والثانوية واعدت استبانة لهذا الغرض وقد تم توزيع على مجتمع الدراسة وتم استخدام برنامج SPSS(20)، وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج من أهمها: تقوم عملية التدقيق الداخلي على فحص العمليات المالية والإدارية كّلها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقاً للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا، المدقق الداخلي لا يكسب مهارات ومعارف كافية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية بسبب نقص في التطوير والتحسين المستمر لوظيفة التدقيق في البنوك، نقص الإطلاع على المعايير الدولية، عدم تحسين الكفاءة المهنية للمدققين ونقص في التدريب والتأهيل، وفي الأخير تقديم مجموعة من الإقتراحات التي تهدف وجوب اتسام نتائج التدقيق بالوضوح و الفهم و الموضوعية، حتى يمكن الاستفادة منها و على مختلف المستويات في البنك، ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة تخص التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية يحضرها كل من المهنيين والأكاديميين.

الكلمات المفتاحية: بنوك، تدقيق داخلي، مدقق داخلي، مخاطر بنكية .

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'ampleur de contribution de l'audit interne pour réduire les risques sans les banques commerciales de Ghardaia, ou on a mis en place la problématique ; la contribution de l'audit interne pour réduire les risques dans les banques commerciales au cours de la saison universitaire 2015/2016. On a abordé la nature de l'audit interne (définition, importance, objectifs, types et critères) et la nature de l'audit interne dans les banques (procédures, objectifs, bases, auditeurs internes), ainsi, les risques bancaires en termes de définition et types. Puis, on a abordé le rôle de l'audit interne dans la réduction des risques dans les banques en utilisant l'approche descriptive et analytique à l'étude en recueillant des donnés provenant de sources primaires et secondaires et on a préparé un questionnaire à cet effet qui a été distribué à la population étudiées afin d'utiliser le logiciel SPSS (20). L'étude a conclue à un ensemble de résultats : l'audit interne examine et évalue toutes les opérations financières et administratives, pour confirmer qu'elles sont en conformité avec les plans mis par l'administration. L'auditeur interne n'acquis pas les compétences et les connaissances conformes aux normes internationales, en raison d'un manque d'amélioration continue des contrôles des banques. Le manque d'excès aux normes internationales. Le manque d'amélioration de formation et des compétences professionnelles pour l'auditeur. Enfin, on donne des un ensemble de propositions qui visent à donner plus de clarté, de compréhension et l'objectivité à l'audit interne pour profiter à différents niveaux dans les banques. La nécessité d'organiser des formations et des séminaires spécialisés continus concernant l'audit interne et les risques bancaires assistés par les professionnels et les universitaires.

Mots clés : banques, audit interne, auditeurs internes, risques bancaire

قائمة المحتويات:

الإهداء.....	I
الشكر	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	I V
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	V I
قائمة الملاحق.....	V I I
المقدمة.....	(أ–د)
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية.....	01
المبحث الأول :الأدبيات النظرية.....	03
المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة).....	22
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (البنوك التجارية الجزائرية بغرداية).....	27
المبحث الأول: الأدوات والطـــــــــــــريقة.....	29
المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....	36
خاتمة.....	52
قائمة المراجع.....	55
الملاحق.....	58
الفهرس.....	68

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي (معايير الأداء)	05
2-1	الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي (معايير السمات)	06
1-2	الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في عينة البنوك محل الدراسة	32
2-2	متغيرات الدراسة	32
3-2	درجة أهمية بنود الإستمارة	33
4-2	مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي	33
5-2	قياس ثبات الإستبانة	35
6-2	توزيع عينة دراسة حسب العمر	36
7-2	توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي	37
8-2	توزيع عينة الدراسة حسب المهنة	39
9-2	توزيع عينة دراسة حسب الأقدمية في الوظيفة	40
10-2	توزيع مشاركة أفرد العينة في دورات تكوينية او ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك	41
11-2	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات أساسيات التدقيق الداخلي	43
12-2	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك	45
13-2	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	47

قائمة الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	**أنواع المخاطر البنكية**	17
1-2	**توزيع عينة الدراسة حسب العمر**	37
2-2	**توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي**	38
3-2	**توزيع عينة الدراسة حسب المهنة**	39
4-2	**توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة**	41
5-2	**توزيع مشاركة أفرد العينة في دورات تكوينية او ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك**	42

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
1	إستمارة الإستبيان
2	القيم الإحصائية المستخرجة من برنامج SPSS
3	قائمة المحكمين

مقدمة

أ. توطئـة :

شهدت السنوات الاخيرة اهتماما متزايدا بالتدقيق الداخلي من قبل المؤسسات والبنوك، وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة و من أبرزها إنشاء إدارة مستقلة للتدقيق الداخلي، مع العمل على دعمها بالكفاءة البشرية التي تمكنها من تحقيق الاهداف المطلوبة.

ولقد أخذت وظيفة التدقيق الداخلي في تطور سريع حيث بلغت مكانتها في بعض الدول موضع القيادة ووصول رأيها إلى أعلى جهة في المنشأة لمساعدتها في تقويم المخاطر الإدارية من خلال الخدمات التي تقدمها وهي خدمات التأكيد الموضوعي والخدمات الاستشارية، ولقد تم الاعتماد في هذه الوظيفة على المدقق الداخلي الذي يقوم بفحص وتقييم الأنشطة والعمليات المختلفة وتقديم توصيات بناءة يمكن ان تحسن من هذه الأنشطة وتزيد من فعاليتها.

كما ان السمة الأساسية التي تحكم نشاط البنوك هي كيفية التحكم في المخاطر، وهنا يأتي دور التدقيق الداخلي من خلال تحديد تلك المخاطر وقياسها والإفصاح عنها ومواجهتها، ويمكن القول ان معرفة المخاطر وتقويمها وإدارتها هي من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك وتحقيق أهدافها.

ومن هذا المنطلق تبرز معالم إشكالية الدراسة حيث يمكن صياغتها على النحو التالي:

ب. إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية ؟

و للإجابة على الإشكالية السّابقة ارتأينا وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- هل للمدقق الداخلي مهارات ومعارف بمعايير التدقيق الدولي؟
- كيف يساهم الداخلي الداخلي في إعطاء حلول للبنوك في كيفية التعامل والتقليل من المخاطر البنكية؟
- على ماذا يحتوى برنامج التدقيق الداخلي في البنوك؟

ج. فرضيات الدراسة :

في ظل تحديد مشكلة البحث ومعرفة أهمية الدراسة ولتحقيق الأهداف، وضعت هذه الفرضية على النحو التالي:

1. يكسب المدقق الداخلي بمهارات ومعارف كافية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية؛

2. يساهم التدقيق الداخلي في إعطاء حلول للبنوك في كيفية التعامل والتقليل من المخاطر البنكية؛
3. يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على ضوابط محاسبية يتم الاستناد عليها للتقليل من حدة المخاطر لدى البنوك التجارية.

د. أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى هدف الإجابة عن التساؤلات الواردة في الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات المتبناة يمكن تحديد معالم أهداف الدراسة بشيء من التفصيل من خلال النقاط التالية :

- التعرف على التدقيق الداخلي في البنوك؛
- التعرف على أهم المخاطر البنكية التي تتعرض لها البنوك؛
- التعرف على علاقة التدقيق الداخلي بالمخاطر المصرفية.

هـ. أهمية الدراسة:

- تتمثل الأهمية لهذه الدراسة تحقيق إضافة للمكتبة الجامعية وتزويدها بالمعرفة التي تتضمنها الدراسة؛
- التحسيس بأهمية التدقيق الداخلي وتقليل المخاطر البنكية؛
- تكمن أهمية الدراسة في أهمية التدقيق الداخلي في البنوك الذي أصبح من الأدوات التي تساهم في تقليل المخاطر

و. حدود الدراسة :

تنقسم حدود الدراسة الحالية إلى:

1. **الحدود الموضوعية:** تناولت هذه الدراسة موضوع "التدقيق الداخلي ودوره في تقليل المخاطر في البنوك التجارية؛

2. **الحدود البشرية:** إقتصرت الدراسة على العاملين في البنوك محل الدراسة.

3. **الحدود المكانية:** تتمثل الحدود المكانية في (بنك البركة BNA ,BEA, SOICIETE GENERALE, BDL, CPA,) في ولاية غرداية.

4. **الحدود الزمنية:** تمثلت الحدود الزمنية في الفترة التي استغرقت لإنجاز هذه الدراسة خلال الموسم الجامعي.

ز. أسباب اختيار الموضوع :

يمكن إجمال أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع في:

- طبيعة التخصص وصلته بموضوع الدراسة؛
- الاستفادة من الدراسة التطبيقية التي تبرز دور التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية؛
- رغبتنا في الإطلاع على الموضوع.

ح. أدوات البحث والدراسة:

بهدف معالجة موضوع الدراسة وفهم عناصره، تم إستخدام المنهج الوصفي، بالنسبة للجانب النظري من خلال استخلاصه من أهم الدراسات والكتب والملتقيات، أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسنستخدم مصدرين أساسين للمعلومات :

المصادر الثانوية: في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمذكرات والملتقيات، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع البحث لجأنا إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة رئيسية للبحث، وتوزيعها على عينة من موظفين عينة البنوك محل الدراسة لولاية غرداية مع دراستها الإحصائية باستخدام برنامج SPSS Version 20 .

ط. هيكل الدراسة:

من اجل الإلمام بموضوع الدراسة ومعالجته من مختلف جوانبه، و الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصليين وفق الأتي :

بالنسبة للفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية وفيه نتناول الأساس النظري المرتبط مباشرة بالموضوع، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين الأول تم فيه التطرق إلى الإطار النّظري للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية ومن ثم حاولنا ربط العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية، أما الثاني نتناول فيه الدراسات السابقة و الفرق بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: تناولت الدراسة الميدانية التي أجريت على عدد من البنوك التجارية الجزائرية المتواجدة بمدينة غرداية حيث تم إسقاط الجانب النظري على الجانب الميداني من خلال تصميم و توزيع استبيان وجهها إلى

موظفي تلك البنوك، وذلك للتعرف على أثر التدقيق الداخلي على تقليل المخاطر في البنوك التجارية ويشمل مبحثين، ففي المبحث الأول تم تقديم لمحة بسيط للبنوك محل الدراسة، وعرض الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة ، أما في المبحث الثاني تطرقنا إلى نتائج الدراسة الميدانية من تحليل محاور الاستبيان واختبار الفرضيات وتفسير نتائج ومناقشتها.

الفصـــل الأول الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية

تمهيد الفصل:

يحتل القطاع المصرفي مركزاً حيوياً في النظم الإقتصادية والمالية ماله من تأثير إيجابي على التنمية الإقتصادية من خلال جمع المدخرات وتعبئتها وتوزيعها على الإستثمارات المختلفة حسب أهميتها، فالبنوك في مجموعها تكون حلقة تتفاعل داخلها جميع مجالات النشاط الإقتصادي، حيث تلعب البنوك التجارية دوراً حيوياً في النظم الإقتصادية الحديثة، بما تمتاز به من وظائف وما تزاوله من نشاط، إذ يعتبر التطور الذي حدث على وظيفة التدقيق الداخلي إستجابة للتطورات التي حدثت في بيئة الإعمال بشكل عام، وإعتمد التدقيق في بادئ الأمر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية وإكتشاف الأخطاء والغش، ونشأ التدقيق الداخلي كوظيفة رقابية هامة داخل المؤسسات وبدأ تركيزه على النواحي المالية والمحاسبية، وتهدف عملية التدقيق في إضفاء الثقة على دور البنوك من خلال تفعيل إدارة المخاطر وتقييم فاعلية نظام الرقابة الداخلية لمواجهة المخاطر والحد منها.

إن أهمية التدقيق الداخلي في المصارف ودوره في إدارة المخاطر المصرفية دفعنا لأن نخصص هذا الفصل النظري لكل من التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر وكذا العلاقة بينهما ولقد قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالأتي:

المبحث الأول :الأدبيات النظرية

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

المبحث الأول: الأدبيات النظرية

إعتمد التدقيق الداخلي في بادئ الامر على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الأخطاء والغش، ومع تطور المؤسسات المالية والبنكية اصبح من الضروري تطوير التدقيق الداخلي وتوسيع نطاق عملة لذا أصبحت وظيفة التدقيق الداخلي أداة لفحص وتقييم مدى فعالية أساليب الرقابة الداخلية وادارة المخاطر، بناء على هذا سوف نتطرق في هذا المبحث إلى ماهية التدقيق الداخلي في المطلب الأول والتدقيق الداخلي في البنوك في المطلب الثاني وماهية المخاطر المصرفية في المطلب الثالث وفي المطلب الرابع علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر.

المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي

أولا: مفهوم التدقيق الداخلي

جاء في تعريف معهد الأمريكي للمدققين الداخلين في نشرته التي أصدرها عام 1971 على أنه[1] "نشاط تقييمي مستقل ينشأ داخل المشروع، يعمل على مراجعة النواحي المحاسبة المالية و الأعمال الاخرى كخدمة للإدارة، وهو وسيلة رقابة إدارية تعمل على قياس وتقييم فعالية وسائل الرقابة الأخرى"، وفي تعريف آخر للجنة العمل التابعة لمعهد المدققين الداخليين وضعته على أنه[2] "نشاط مستقل، تأكيد موضوعي واستشاري مصمم لزيادة قيمة المنظمة وتحسين عملياتها، ومساعدتها على إنجاز أهدافها بواسطة تكوين مدخل منظم ومنضبط لتقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم"، وقد عرفه اتحاد المحاسبين الأمريكيين بأنه " إجراءات منظمة لأجل الحصول على الأدلة المتعلقة بالإقرارات الاقتصادية والأحداث وتقييمها بصورة موضوعية، لتحديد درجة العلاقة بين هذه الإقرارات وإيصال النتائج إلى المستفيدين"[3].

وقد تم تعريف التدقيق الداخلي في البنوك كما يلي[4]:

"التدقيق الداخلي هو وظيفة تنشأ داخل البنوك التجارية، وذلك بغرض فحص النشاطات المالية والمحاسبية والإدارية التي تقوم بها، وكذلك القيام بعملية التحليل والتقييم وتقديم التوجيهات والاستشارات في أعمال البنوك

[1]- خالد راغب الخطيب، **مفاهيم الحديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010، ص128.

[2]- أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص46.

[3]- محمد زوزي، زاوية رشيدة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص248.

[4]- عجيلة محمد، مروة مويسي، **دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر التشغيلية (الالكترونية) البنكية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص3

ووظائفها جميعا". فالتدقيق الداخلي في البنوك تقوم به جهة واحدة أو دائرة متخصصة داخل البنك تكون مستقلة، ومهمتها هي فحص العمليات المالية والإدارية كّلها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقاً للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا".

ومما سبق يعتبر التدقيق الداخلي وظيفة خاصة بمراجعة مختلف العمليات في المنشأة تتم بكل استقلالية وموضوعية ، كما تقوم بتقييم وتحسين سير البنوك وتسيير المخاطر واجراءات الرقابة وأساليب الإدارة.

ثانيا: أهمية و أهداف التدقيق الداخلي:

1. أهمية التدقيق الداخلي[1]:

ظهرت الحاجة للتدقيق الداخلي بصورة أكثر جدية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 وبعد الحرب العالمية نتيجة لإفلاس العديد من الشركات وتحمل ادارات هذه المنشآت المسئولية عن ذلك، فضلا عن حاجة ادارات هذه المنشآت لمتابعة مدى فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية لديها، الأمر الذي دفعها إلى إنشاء وظيفة التدقيق الداخلي لتكون العين الساهرة لها في فحص وتقييم فعالية جميع أنظمة الرقابة لإنجاز مهامها من التحقق والتحليل والتقييم لجميع أوجه ومجالات النشاط والخطط والأهداف التي تسعى هذه الشركات إلى تحقيقها.

وقد إزدادت أهمية التدقيق الداخلي في وقتنا الحالي، وأصبحت نشاطا تقويميا لكافة الأنشطة والعمليات في المنشأة، بهدف تطوير هذه الأنشطة ورفع كفايتها الانتاجية، وتعود أهمية هذه الوظيفة للخدمات التي تقدمها للادارة في مختلف المجالات، بحيث اعتبرت كصمام الأمان في يد الإدارة.

2. **أهداف التدقيق الداخلي**: وتتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي[2]:

- ✓ زيادة قيمة الشركة وتحسين عملياتها من خلال مشاركة الإدارة في تخطيط استراتيجية الشركة وتوفير المعلوميات التي تساعدها في تنفيذ تلك الاستراتيجية؛
- ✓ تقويم وتحسين فعالية إدارة المخاطر؛
- ✓ تقويم وتحسين فعالية الرقابة؛
- ✓ تقويم وتحسين فعالية عمليات توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها.

[1]- إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص15.

[2]- إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2011، ص12.

ثالثا: معايير التدقيق الداخلي[1]:

إن تأدية مهنة التدقيق الداخلي لوظائفه الحديثة المتمثلة في خدمات التأكيد الموضوعي حول إدارة المخاطر والرقابة وعمليات التحكم المؤسسي، والخدمات الاستشمارية الموجهة لخدمة الزبون تتوافر مجموعتين من المعايير وتهدف هذه الأخيرة إلى تحديد المبادئ الأساسية التي تعبر عن الصورة التي ينبغي أن تكون عليها ممارسة التدقيق الداخلي ووضع إطار لأداء وتعزيز أنشطة التدقيق الداخلي وتحسين العمليات التنظيمية بالمنظمة.

وتتمثل هاتين المجموعتين من المعايير في معايير السمات ومعايير الأداء:

- ✓ **معايير السمات:** وتتمثل في سمات وخصائص الجهات التي تؤدي وظيفة التدقيق الداخلي، كما توضع متطلبات الجودة التي يجب أن تتوفر لجهاز التدقيق الداخلي، وكذلك متطلبات الاستقلالية والموضوعية والمعرفة والمهارة والعناية اللازمة وغير ذلك من المتطلبات لأداء المهام الملقات على عاتقهم والتزامهم بالعناية اللازمة من خلال تحديد مدى العمل المطلوب لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي وتقييم مدى كفاءة وفعالية إدارة المخاطر وعمليات التحكم المؤسسي والرقابة.
- ✓ **معايير الأداء:** هي التي تصف طبيعة أنشطة التدقيق الداخلي وتضع المقاييس التي يتم من خلالها تقويم أداء تلك الأنشطة وذلك من خلال وضع خطط خاصة بالمخاطر و إيصال تلك الخطط ومتطلبات تنفيذها إلى الإدارة العليا لمراجعة تلك الخطط وإعتمادها وكذلك تقبل إدارة المخاطر كما تؤكد هذه المعايير على أنه ينبغي أن يحدد التدقيق المناطق والأنشطة الخاصة التي يجب تدقيقها.

جدول رقم (1-1) : الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي (معايير السمات)

المجموعة الأولى	معايير السمات ATTRIBUTE STANDARD
1000	الهدف والسلطة والمسؤولية
1100	الاستقلالية والموضوعية
1110	الاستقلال التنظيمي
1120	الموضوعية
1130	العوامل التي تهدد الاستقلالية أو الموضوعية

[1] – نور الإسلام سعدودي، دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، ص8

1200	الكفاءة والعناية المهنية اللازمة
1210	الكفاءة المهنية
1220	العناية المهنية اللازمة
1230	التطوير المهني المستمر
1300	تأكيد الجودة وبرامج التحسين
1310	تقويم برامج الجودة (داخلي خارجي)
1320	التقرير عن برامج الجودة
1330	استخدام عبارة (لقد دققنا وفقا للمعايير)
1340	الإفصاح عن الإدمان

جدول رقم (1-2) : الإطار العام لمعايير التدقيق الداخلي

مجموعة الثانية	معايير الأداء	مجموعة الثانية	معايير الأداء
2000	إدارة أنشطة التدقيق الداخلي	**2310**	تحديد المعلومات
2010	التخطيط	**2320**	التحليل والتقويم
2020	الإتصال والموافقة	**2330**	تسجيل المعلومات
2030	ادارة الموارد	**2340**	الاشراف على العمل
2040	السياسات والإجراءات	**2400**	توصيل النتائج
2050	التنسيق	**2410**	معايير توصيل نتائج العمل

2060	رفع التقرير إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا	**2420**	جودة الاتصال
2100	طبيعة العمل	**2430**	الافصاح عن عدم الاذعان للمعايير
2110	إدارة المخاطر	**2440**	نشر النتائج
2120	الرقابة	**2500**	برامج المراقبة
2130	التحكم المؤسسي	**2600**	رضا الادارة عن مستوى المخاطر
2200	تخطيط العمل		
2201	اعتبارات التخطيط		
2210	أهداف العمل		
2220	نطاق العمل		
2230	تخصيص مصادر العمل		
2240	برنامج العمل		
2300	أداء العمل		

المصدر: مرابطي نوال، مرجع سبق ذكره، ص7-8.

رابعا: أنواع التدقيق الداخلي:

تعددت أنواع التدقيق الداخلي نذكر منها :

1. تدقيق الإلتزام[1]:

هو قيام المدقق الداخلي بالتحقق عن مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين المعمول بها و الاجراءات الموضوعة من المنشأة، وذلك من خلال قيام ادارة التدقيق الداخلي بما يلي:

- ✓ التأكد من تطبيق القوانين واللوائح والتعليمات التي تصدرها المنشأة؛
- ✓ الإلمام بكامل القوانين واللوائح والتعليمات؛
- ✓ رقابة مدى الإلتزام الادارات المختلفة بالتدقيق الداخلي في ادارتهم.

2. التدقيق الداخلي المالي[2]:

ويعتبر التدقيق المالي المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، الذي يتضمن مراجعة ومتابعة القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الإقتصادية التي تخص منشاة، وتدقيقها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق من سلامتها و تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والسياسات والأنظمة الخاصة بالادارة، والهدف من التدقيق هو اظهار البيانات والقوائم المالية بصورة موضوعية وصحيحة تعكس الوضع الحقيقي للمنشأة، كذلك يشتمل التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء من الضياع أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

3. التدقيق المالي التشغيلي[3]:

إن هذا النوع من التدقيق قد وسع من مجال التدقيق الداخلي التقليدي الذي يركز على التدقيق المالي والمحاسبي، ليقوم المدقق بتدقيق كافة النشطات داخل المنشأة، ويقوم المدقق بتقييم هذه النشاطات من أجل معرفة مواطن الضعف في الأداء، وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين تلك الكفاءة، كما يقوم المدقق الداخلي بالتأكد من الالتزام الكامل بالانشطة والسياسات والإجراءات الإدارية.

---

[1]- محمد على محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن**، مذكرة ماجستير، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية صنعاء اليمن، 2014، ص19.

[2]- نبيه توفق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسن وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التامين الأردنية**، مذكرة ماجستير، جامعة جدارا الأردن، 2009، ص43.

[3]- نفس المرجع، ص44.

ولكي يعتبر التدقيق التشغيلي مناسبا ومفيدا فإنه يجب أن يقدم للإدارة ما يلي:

- ✓ زيادة الربحية للمنشأة ككل؛
- ✓ استخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية لتعظيم الربحية؛
- ✓ التعرف على المشاكل ومحاولة إيجاد حلول لها في مراحلها الأولى؛
- ✓ محاولة إيجاد طرق جديدة وفعالة في الاتصال بين مستويات الادارة المختلفة.

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك

أولا: إجراءات التدقيق الداخلي في البنوك[1]:

لاشك ان التغيرات التي حصلت في المحيط الاقتصادي والمالي في السنوات الاخيرة أدت إلى ظهور عوامل جديدة تؤثر على القطاع المصرفي، كالتكنولوجيا، القوانين، المنافسة الحادة، تنوع المنتجات والوسائل المتطورة، فكلها تؤثر على عوائد المنشآت المالية.

وعند التدقيق في مصدر هذا الضعف، غالبا ما يتضح أنه ناتج عن تراكم سوء التحكم في الالتزامات والمخاطر، واختلال نظام الرقابة الداخلية لهذه البنوك، فقد بَين التدقيق أنه لا يوجد تحكم في المخاطر البنكية (تحديد وتخفيض المخاطر) إلا إذا لعبت أنظمة المراقبة للبنوك دورها كما ينبغي، وبالرغم من تعدد أنواع المراقبات المطبقة في البنوك مثل: لجنة مراقبة البنوك، مدراء الحسابات، المراجعة الداخلية، لكن يبقى هدفها هو ضمان تنفيذ صحيح لاجراءات المراقبة الداخلية بشكل يُؤمن للبنوك المصداقية والصحة لنظام المعلومات المستخدم.

وعلى ضوء ما تقدم فإن دراسة نظام الرقابة الداخلية يعتبر خطوة أساسية قبل عملية التدقيق والمراجعة، ويمكن حصر إجراءات الرقابة الداخلية للبنوك فيما يلي:

1. تحديد واضح لأهداف الرقابة الداخلية؛
2. استعمال دليل الاجراءات؛
3. الفصل بين الوظائف؛
4. الموضوعية في الحسابات؛
5. مراجعة داخلية فعالة؛
6. كفاءة نظام المعلومات ومراقبة الأداء؛

[1] - إيهاب ديب مصطفى رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-27.

7. مؤهلات وكفاءة الأفراد.

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي في البنوك:

وتتمثل أهداف التدقيق الداخلي في البنوك في النقاط التالية[1]:

- تقييم نظام الرقابة الداخلي سوءا كان إداريا أو محاسبيا؛
- مراجعة و تقييم نظام الرقابة الداخلي المصرفي؛
- تحديد وتقييم ومراقبة المخاطر؛
- زيادة الموثوقية بالقوائم المالية؛
- قياس درجة الكفاءة التي يتم بها تنفيذ الوظائف؛
- تحديد مدى التزم العاملين بسياسات المصرف و إجراءاته؛
- حماية أصول المصرف؛
- منع الأخطاء و الغش و الجرائم المالية و اكتشافها إذا ما وقعت إضافة إلى التقليل من فرص ارتكابها؛
- تحديد مدى الاعتماد على نظام المحاسبة و التقارير المالية، و التأكد من أن المعلومات الواردة فيها تعبر وبدقة عن الواقع؛
- القيام بمراجعة منتظمة و دورية للأنشطة المختلفة و رفع تقارير النتائج و التوصيات إلى الإدارة العليا؛
- تحديد مدى التزام المصرف بالسياسات النقدية المرسومة من طرف البنك المركزي؛
- التأكد من مدى تطابق العمليات المصرفية مع معايير النشاط المصرفي المتفق عليها؛
- تقييم وتحليل وتوصيف الوظائف؛
- تحقيق أعلى قدر من الكفاءة والفعالية المصرفية؛
- إبداء الرأي الفني المحايد حول تمثيل القوائم المالية لنتائج العمليات المصرفية ومدى توافقها مع المبادئ والمعايير المحاسبية الدولية.

[1] – عجيلة محمد، مروة مويسي، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 4،5.

ثالثا: أسس التدقيق الداخلي[1]:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على المؤسسات المصرفية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

1. الأسس الإدارية:

وتتمثل فيما يلي:

- ✓ وضوح الاهداف الرئيسية والثانوية للمصرف، حيث يسترشد المسؤولين بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها؛
- ✓ تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة؛
- ✓ تطبيق محاسبة بالمسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم ودائرة عن أوجه القصور في عمله، بعد إعطاء قدرا من السلطة يتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه؛
- ✓ تطبيق الادارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الادارية العليا بأية تغيرات جوهرية تواجه الادارات التنفيذية والوسطى أثناء التنفيذ أو عن أي خلل أو قصور في الأداء الفعلي عن الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وايجاد حلول عملية له، بالاضافة إلى مبدأ السرية المهنية لعمل المصرفي، ومبدأ حسن المعاملة و مبدأ سرعة التنفيذ.

2. الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على دائرة التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية لتحقيق اهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المؤسسات المصرفية وأهمها:

- ✓ مراقبة السيولة وهي تعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع عملائها في صورة نقدية أو شبه نقدية يمكن تحويلها الى نقدية بشكل سريع جدا وبدون تكاليف إضافية وذلك بهدف تلبية طلبات العملاء الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لأن غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

[1] – إبراهيم رباح إبراهيم مدهون، مرجع سبق ذكره، ص ص 22، 23.

- ✓ توفير الأمان وهو يعني ضمان حقوق عملاء المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه، الامر الذي يعني وجود علاقة طردية بين الامان وحجم السيولة، إلا أن ارتفاع درجة الامان تقود إلى ضياع فرص استثمارية للمصرف، لأن النقدية المتوفرة لا يتم استثمارها وبالتالي تقل عائداتها، لذلك يجب على إدارة المصرف إيجاد حالة من التوازن بين حجم السيولة المطلوب توفرها ودرجة الأمان اللازمة.
- ✓ تعظم الربحية ويتحقق هذا المبدأ من خلال متابعة التوازن بين السيولة ودرجة الأمان وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

رابعا: مهارات وصفات المدقق الداخلي:

يجب أن يتحلى المدقق الداخلي بمجموعة من المهارات والصفات أهمها[1]:

أ. مهارات المدقق الداخلي: تعتبر المهارات الفنية والإدارية للمدقق الداخلي أمرا ضروريا لتمكينه من النهوض بواجباته ومسؤولياته، لذلك ينبغي على المدقق الداخلي للمصارف أن يكون لديه خلفية وخبرة في المجالات التالية:

- ✓ خبرة في أعمال المراجعة المكتسبة سواء من التدقيق الخارجي أو من بيئة التدقيق الداخلي؛
- ✓ خبرة في مجال الخدمات المصرفية المكتسبة من المسؤوليات المباشرة في المؤسسات المصرفية؛
- ✓ خبرة في مجال تكنولوجيا المعلومات من بيئة التدقيق أو من البيئة الفنية.

ب. صفات المدقق الداخلي:

أما عن صفات المدقق الداخلي فقد ذكر ما يلي:

- ✓ الإلتزام بقواعد السلوك المهني لمهنة التدقيق الداخلي في المصارف؛
- ✓ اللباقة وحسن التصرف؛
- ✓ مواصلة البحث والدراسة متابعة تطورات المهنة مع التجديد والابتكار؛
- ✓ التواضع وحسن التفاهم والتعاون مع الآخرين؛
- ✓ سلامة الحكم على الموضوعات اعتمادا على رأيه دون التأثر بآراء الآخرين؛
- ✓ الالتزام بالموضوعية والواقعية وعدم المبالغة؛

[1] – إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 24، 25.

ت. صفات المدقق الشخصية: لقد حدد معهد المدققين الداخلين المواصفات الواجب توفرها في المدقق الداخلي حيث وضع المعهد أربع قواعد عامة يندرج في اطارها مجموعة من الجزئيات وهي كما يلي[1]:

1. النزاهة:

يجب أن يتحلى المدققون الداخليون بالنزاهة في أداء عملهم مما يؤسس للثقة في أعمالهم والاعتماد عليها، ويندرج تحت هذا البند القواعد السلوكية التالية:

- ✓ التمسك بالأمانة والموضوعية والإجتهاد، والحرص على أداء واجباتهم ومسؤولياتهم؛
- ✓ الالتزام بالقوانين والكشف عن كل ما يخالف القانون ويسيء للمهنة؛
- ✓ عدم ممارسة أفعال تسيء للمهنة أو المنشأة التي يعمل بها؛
- ✓ الاحترام والمساهمة في تحقيق الأهداف الشرعية للمنشأة التي يعمل بها.

2. الكفاءة:

يجب على المدققين الداخليين ان يطبقوا المعرفة والمهارات والخبرات المطلوبة أثناء تقديمهم للخدمات وهذا يتطلب منهم ما يلي:

- ✓ الانشغال فقط بتقديم الخدمات التي يمتلكون المعرفة والمهارات اللازمة لأدائها؛
- ✓ أن يؤدي المدقق الداخلي خدمات التدقيق بموجب معايير التدقيق الداخلي الدولية لممارسة المهنة؛
- ✓ تحسين مهاراتهم وبراعتهم بشكل مستمر وتحسين جودة ونوعية خدماتهم.

3. الموضوعية:

يجب على المدققين الداخليين التحلي بأعلى درجات الموضوعية في جمع وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات وتقييم الأدلة وتوصيل المعلومات والتقارير حول عملهم وألا يخضعوا لتأثير مصالحهم الشخصية وتأثير الأطراف المختلفة عند بناء تقديراتهم وتكوين رأيهم المهني.

4. السرية:

يجب على المدققين الداخليين احترام قيمة وملكية المعلومات العائدة للمنشأة التي يعملون بها، وعدم الكشف عن المعلومات التي تتسم بالسرية إلا من خلال سلطة مختصة بأمر قانوني أو واجب تقتضيه الأعرف المهنية، وهذا يقتضي منه الحذر في استخدام وحماية المعلومات التي اكتسبها أثناء تأدية واجبه، وكذلك عدم إستخدام هذه المعلومات للحصول على مكاسب شخصية.

[1] - إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص25

المطلب الثالث: ماهية المخاطر البنكية

أولا: مفهوم المخاطر البنكية

تعرف على أنها احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، فالمخاطرة هي كل عملية ينتج عنها ربح أو خسارة باحتمال معين، إذ أن كل قرار من قرارات البنك يتضمن مخاطر معينة والتي تتمثل في مدى ابتعاد النتائج المحققة عن الأهداف المسطرة، وبالتالي فان المخاطرة ملازمة لنشاط البنك، فكلما زاد عدم التأكد في الحصول على عائد زادت المخاطر[1].

ثانيا: أنواع المخاطر البنكية

1. **المخاطر الإئتمانية (مخاطر القرض)** [2]: وهي عدم قدرة العميل أو إلتزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الإثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب البنك الذي يمنح الإئتمان.

وهناك عدة صور للمخاطر الإئتمانية والتي يمكن أن نحددها فيما يلي:

- ✓ المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه: وتنشأ بسبب السمعة الإئتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع إقتصادي درجة من المخاطر لإختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع؛
- ✓ المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها؛
- ✓ المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب التنبؤ بها والتحكم فيها وأخد الاحتياطات الكافية لمواجهتها؛
- ✓ المخاطر المتصلة بأخطاء البنك: كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة* في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك في حد ذاته.

---

[1]- مصطفى طويطي، عويونان عبد القادر، **النماذج الإحصائية المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص21.

[2]- خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009، ص5.

*- هي الديون المشكوك في تحصيلها كليا أو جزئيا و دون أن يكون في الإمكان تحديد قيمة الخسارة المتوقعة منها أو موعد حدوثها.

2. مخاطر السيولة[1]:

تسعى البنوك و هي بصدد توظيف أموالها إلى الإحتفاظ بقدر كاف من السيولة لديها، و تتمثل هذه السيولة في الأرصدة النقدية المحتفظ بها بخزينة البنك، و ودائع لدى البنك المركزي، و لدى البنوك الأخرى، وتساعد هذه السيولة البنوك على مقابلة السحب من الودائع سواء كانت عملية السحب عادية أو طارئة. وتتمثل المهمة الأساسية لإدارة البنك في الاحتفاظ بالقدر المناسب من هذه السيولة لدى البنك، بحيث لا يزيد مقدارها عن حاجة البنك فيؤدي ذلك إلى وجود أموال عاطلة مما يؤثر سلبا على أداء البنك، و لا يقل أيضا مقدار هذه السيولة عن حاجة هذا البنك الأمر الذي يعرضه إلى مخطر السيولة.

و تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة البنك تلبية الالتزامات تجاه الغير أو تمويل زيادة الأصول و هو ما يؤدي إلى التأثير السلبي على ربحية البنك و خاصة عند عدم القدرة على التسييل الفوري للأصول بتكلفة مقبولة، و قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:[1]

- ✓ ضعف تخطيط السيولة بالبنك، مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الإلتزامات من حيث آجال الإستحقاق؛
- ✓ سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- ✓ التحول المفاجئ لبعض الإلتزامات العرضية إلى إلتزامات فعلية.

هذا كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الإقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

3. مخاطر السوق[2]: تعبر مخاطر السوق عن الخسائر المحتملة الناجمة عن تقلبات في أسعار السلع، أسعار الفائدة و أسعار الصرف:

- ✓ **مخاطر أسعار الفائدة** : وهي المخاطر الناتجة عن تراجع الإيرادات نتيجة تقلبات سعر الفائدة وبما أن هذه الأخيرة غير مستقرة فإن الإيرادات الناتجة عن ذلك غير مستقرة، وتنتج المخاطرة عندما تكون تكلفة الموارد أكبر من الإستحقاقات وتزداد بزيادة إبتعاد تكاليف الموارد عن المردودية.
- ✓ **مخاطر سعر الصرف:** يمس خطر سعر الصرف المؤسسات ذات العلاقة التجارية والمالية مع الخارج فمخاطر سعر الصرف مرتبطة أساسا بعمليات الإستيراد والتصدير مقيمة بالعملة الصعبة وكذلك مرتبطة

[1] – هواري معراج، رقية حدادو ، **إدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص475.

[2] – بوستة رميصاء، مرابط هيبة، **الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص529، 530.

بعمليات الإقراض أو الإقتراض بالعملة الأجنبية، وتتمثل المخاطرة في ملاحظة حدوث خسائر نتيجة للتغيرات المفاجئة في أسعار الصرف.

4. **مخاطر التضخم**[1]: وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض للقوة الشرائية للعملة .
5. **المخاطر التشغيلية**[2]: تتمثل المخاطر التشغيلية في احتمالات التغير في مصاريف التشغيل بصورة كبيرة عما هو متوقع مما يتسبب في انخفاض عوائد البنك، وترتبط مخاطر التشغيل عن قرب بأعباء وبعدد الأقسام أو الفروع وبعدد الموظفين وتشمل كذلك: الخطأ البشري، الغش والتزوير، أو قصور النظام...الخ
6. **المخاطر الإستراتيجية**[3]: هي تلك المخاطر الحالية و المستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات البنك و على رأس ماله نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، و يتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة عن المخاطر الإستراتيجية و كذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك، و السياسات المتعلقة باستراتيجيات العمل تعد حاسمة لمعرفة القطاعات التي سيقوم البنك بالتركيز عليها في المدى القصير و الطويل.

[1] – حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل، ص7.

[2] – عمر بوجميعية، شباح حمزة، **دور الابتكار المالي في ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015، ص231.

[3] – بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2003، ص2.

والشكل التالي يوضح أنواع المخاطر البنكية

الشكل رقم (1-1): أنواع المخاطر البنكية

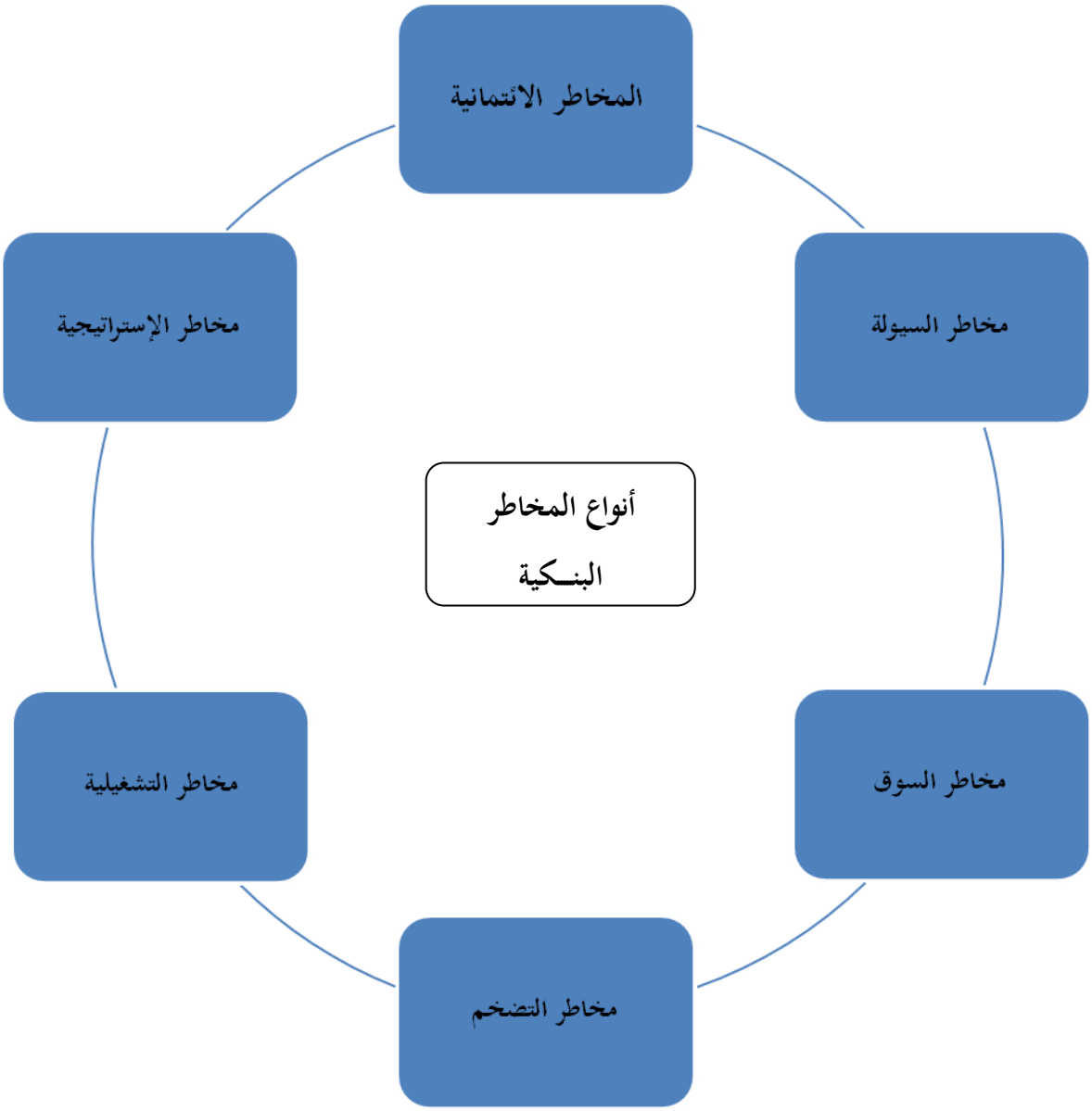

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الرابع: علاقة التدقيق الداخلي بادارة المخاطر المصرفية

أولا: دور المدقق الداخلي في إدارة المخاطر

للمدقق الداخلي دور مهم في تفعيل إدارة المخاطر، ويتمثل هذا الدور في تقديم ضمانات موضوعية إلى مجلس الإدارة بشأن فعالية أنشطة إدارة المخاطر في المنشأة للمساعدة في التأكيد على أن مخاطر الأعمال الرئيسية تذار بشكل مناسب، وأن نظام الرقابة الداخلية يعمل بشكل فعال، وهناك عدة عوامل رئيسة ينبغي أن تؤخذ في عين الاعتبار عند تحديد دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وهي[1]:

- ✓ تجنب أي نشاط يهدد إستقلالية وموضوعية المدقق الداخلي؛
- ✓ القيام بالأنشطة التي تساهم في تحسين نظام إدارة المخاطر والرقابة الداخلية وعمليات الحوكمة في المنشأة.

ومن بين أهم الأدوار التي ينبغي على المدقق الداخلي القيام بها بشأن إدارة المخاطر:

- ✓ إعطاء ضمانات بشأن سير عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ إعطاء ضمانات بشأن صحة تقييم المخاطر؛
- ✓ تقييم عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ تقييم عملية الإبلاغ عن المخاطر الرئيسية؛
- ✓ مراجعة عمليات إدارة المخاطر الرئيسية.

وهناك العديد من العوامل التي يجب على المدقق الداخلي القيام بها لضمان القيام بدور فعال في ادارة المخاطر وهي:

- ✓ الحصول على المستندات التي تبين منهجية المنشأة في إدارة مخاطرها والتأكد من خلال هذه المعلومات على شمولية العمليات ومناسبتها لطبيعة المنشأة؛
- ✓ البحث ومراجعة واستعراض المعلومات الأساسية والمراجع التي اسندت إليها الإدارة في تقنيات إدارة المخاطر لتكون قاعدة للمدقق التأكد من صحة العمليات المستخدمة من قبل المنشأة؛
- ✓ تحديد ما إذا كانت إجراءات إدارة المخاطر التي تم تطبيقها تم فهمها بشكل واضح؛

[1] – إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

- ✓ مراجعة سياسات المنشأة وسياسات مجلس الإدارة واجتماعات لجنة التدقيق لتحديد إستراتيجية المنشأة والمنهجية المتبعة في إدارة المخاطر؛
- ✓ مراجعة تقارير تقييم الخطر التي تم وضعها من قبل الإدارة أو المدققين الخارجيين أو أي جهة أخرى؛
- ✓ المساعدة في تحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر من خلال الفحص والتقييم والإبلاغ والتوصية؛
- ✓ التأكد من وجود آلية تحذير مبكر للأزمات المالية؛
- ✓ تدقيق عملية إدارة المخاطر لكافة أوجه نشاط المنشأة؛
- ✓ التأكد من تحديث منهج إدارة المخاطر بشكل مستمر؛
- ✓ إجراء مقابلات مع الإدارة العليا والتنفيذية لتحديد أهداف وحدات العمل والمخاطر المرتبطة بها وأنشطة إدارة المخاطر والضبط والمراقبة؛
- ✓ المشاركة في إعداد التقارير والمراقبة على عمليات إدارة المخاطر؛
- ✓ توفير التدريبات للجنة إدارة المخاطر والمشاركة في إعداد ورش عمل عن المخاطر؛
- ✓ التأكد من وجود خطة لاستمرارية العمل والتأكد من وجود خطة كوارث شاملة؛
- ✓ تقديم الدعم من خلال المساعدة في زيادة فعالية العمليات المنشأة.

أما الأدوار التي يجب على المدقق تجنبها هي[1]:

على الرغم من الدور المميز للمدقق الداخلي في تقديم النصيحة والدعم للقرارات الادارية الصحيحة ومحاولة معالجتها ان كانت غير مناسبة، ويكمن دور المدقق الداخلي في الاستشارة لمساعدة المصرف في تحديد لمخاطر وتقييمها، وتنفيذ طرق للرقابة عليها ووادارتها، كما أن هناك العديد من العمليات التي لا تدخل ضمن نطاق عمل المدقق الداخلي في مجال إدارة المخاطر وهي:

1. تحديد مستوى إقدام المنشأة على المخاطرة؛
2. الاضطلاع بعمليات إدارة المخاطر؛
3. إتخاذ قرارات الاستجابة للمخاطرة؛
4. القيام بإجراءات الاستجابة للمخاطرة لمصلحة الإدارة؛
5. المساءلة عن عمليات إدارة المخاطر؛

[1] – إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **مرجع سبق ذكره**، 47.

6. تقديم ضمانات إدارية متعلقة بالمخاطر.

ثانيا: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر المصرفية

تعد إدارة المخاطر إحدى التخصصات التي تتصل بشكل كبير مع التدقيق الداخلي، وتشكلان أدوات مهمة ومترابطة في إدارة المصارف، فقديما كانت ادارة المخاطر جزء من عملية التدقيق، ولكن تم الفصل بين الوظيفتين من حيث المهام والتكامل التنظيمي، وتظهر مستويات العلاقة من خلال العناصر التالية[1]:

1. **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** عند إجراء عملية التخطيط للتدقيق يتم تحديد الاجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية والتي يتم تحديدها بناء على دليل المخاطر، ويتم خلال مرحلة التخطيط السنوي لعملية التدقيق الداخلي تقييم مواضيع التدقيق من منظور المخاطرة.
2. **مرحلة التنفيذ:** خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو إختبار مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أوالحد منها.
3. **مرحلة أوراق العمل:** تضاف المعلومات المتعلقة بالمخاطر إلى أوراق العمل الخاصة بالمدقق أثناء تنفيذه لعملية التدقيق ويتم الربط بين كل نتيجة وملاحظة يتوصل إليها مع المخاطر التي يتعرض إليها البنك ويتم تقديم توصيات بخصوص خطر معين وذلك بالتعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.
4. **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** يتم تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها من طرف المدقق وتتضمن هذه النتائج تحديد المخاطر الأخذ بتوصيات المدقق وهنا إدارة المخاطر تقوم بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها وكيفية تجنبها.
5. **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تكون هناك المتابعة لتنفيذ التوصيات التي خلص إليها التقرير، كما يتم متابعة وتقييم نظام الرقابة على أساس المخاطر وذلك بالتنسيق بين وحدة التدقيق ووحدة إدارة المخاطر وتهدف عملية المتابعة إلى السيطرة على المخاطر وإدارتها بالطريقة التي تقلل من تعرض البنك إلى الخسائر، وبالتالي نجد أن هناك توافق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على توحيد نماذج عملياتها بشكل يضمن للطرفين التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والاستقلالية لكل منهما.

[1] – مرابطي نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص19

ثالثا: مراحل تدقيق إدارة المخاطر

يتم تقييم وتدقيق برنامج إدارة المخاطر من طرف قسم التدقيق الداخلي بواسطة مدقق خارجي وتشمل العملية بشكل عام الخطوات التالية[1]:

- **مراجعة أهداف إدارة المخاطر وسياستها:** تتمثل الخطوة الاولى في تقييم برنامج إدارة المخاطر الذي وضعته المؤسسة ومعرفة أهداف البرنامج ومدى مناسبته للمؤسسة ويشمل هذا التقييم عموما تدقيق موارد المؤسسة المالية وقدرتها على تحمل الخسائر المعرضة لها، وعندما تكون إدارة المخاطر قاصر يتم صياغة أهداف أخرى وعرضها على الإدارة للموافقة عليها، وفي حالة وجود تناقض بين التطبيق والسياسة يلزم التوفيق بين الإثنين إما بتغيير الأهداف أو تغيير أسلوب المنشأة في التعامل مع المخاطر.
- **التعرف على المخاطر وتقييم التعرض للخسارة:** بعد الإنتهاء من تحديد وتقييم الأهداف تأتي خطوة التعرف على احتمالية تعرض المؤسسة للمخاطر والتقنيات المستخدمة في التعرف على المخاطر. ويتم هنا تحليل العمليات لتقرير التعرضات المختلفة لخسارة واتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة.
- **تقييم قرارات التعامل مع كل تعرض (دراسة البدائل):** بعد أن يتم التعرف على المخاطر وقياسها يدرس المدقق المداخل الممكن استخدامها للتعامل مع كل المخاطر، وينبغي أن تشمل هذه الخطوة مراجعة تعامل المنشأة مع المخاطر لتفاديها و الحد منها.
- **تقديم تدابير إدارة المخاطر التي تم تنفيذها:** يتم تقييم القرارات الماضية حول كيفية التصدي لكل تعرض للمخاطر والتحقق من أن القرار تم تنفيذه على أكمل وجه، بالإضافة إلى مراجعة كل من تدابير التحكم في الخسارة
- **التقرير والتوصية بإدخال التغييرات لتحسين البرنامج:** يتم في هذه الخطوة إعداد تقرير مكتوب مفصل حول نتائج التحليل متضمنا التوصيات اللازمة بإجراءات تغييرات وتعديلات لتحسين برنامج إدارة المخاطر ويرفع إلى الإدارة العليا ولمجلس الإدارة ولجنة المراجعة وكذا المساهمين وأصحاب المصالح إذا لزم الأمر.

[1] – مرابط نوال، **مرجع سبق ذكره**، ص20.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة)

نتطرق فيما يلي إلى الأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث يتم تقسيم الدراسات المتوصل لها حسب اللغة المحرر ا لمطلبين فخصص المطلب الأول لدراسات العربية، والمطلب الثاني لدراسات الأجنبية حيث يتم ترتبهما حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث، والمطلب الثالث فكان بعنوان المقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.

المطلب الاول :الدراسات السابقة المحلية

✓ **دراسة نوال مرابطي (سنة 2013): "دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية وإجراءات التدقيق الداخلي في البنوك وهدفت أيضا إلى التعرف على دور المدقق في تفعيل إدارة المخاطر ومراحل تدقيق المخاطر المصرفية على مستوى البنك، حيث تم إستخدام المنهج التحليلي وتوزيع إستبانه على مجتمع الدراسة الذي بلغ حوالي30 مدققا داخليا بالبنوك التجارية بورقلة وإسخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومن اهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي يقدم المدقق استشارات لإدارة المخاطر وليس من مهامه إدارة المخاطر وادراك المدقق بأهمية دوره في تفعيل ادارة المخاطر في البنوك، أهم التوصيات المقدمة هي ضرورة تقديم الدعم للمدقق الداخلي من خلال توفير المعلومات اللازمة والتصدي للعراقيل التي تواجه في أداء مهامه، أن يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمهارات والخبرات المطلوبة القادرة على مراقبة ودعم إدارة المخاطر وتنظيم دورات تدريبية للمدققين من قبل البنوك التي يعمل بها المدققين من اجل رفع وتحسين أدائهم.

✓ **دراسة محمد باسو (2013): "دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة مخاطر الائتمان المصرفي"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماستر هدفت إلى التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف، ومن أهم النتائج المتوصل إليها هي وجود نظام محكم لأعمال التدقيق الداخلي و وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف وأن دوره يكمن في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر وليس تحديد المخاطر وادارتها، وأهم التوصيات المقدمة استقلالية المدقق الداخلي وزيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وادارة المخاطر.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

- ✓ **دراسة إبراهيم رباح إبراهيم المدهون (سنة 2011): "دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في غزة، حيث تم إستخدام المنهج التحليلي وتوزيع إستبانه على مجتمع الدراسة الذي بلغ حوالي 50 مدققا داخليا وإسخدام برنامج التحليل الإحصائي(SPSS)، ومن اهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة هي: وجود وعي لدى المدقق الداخلي بأهمية دوره في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في قطاع غزة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أنه ليس من مهام المدقق الداخلي تحديد المخاطر وإدارتها وإنما دوره يتمثل في تقديم الاستشارات والتوصيات بشأن إدارة المخاطر. وتمثلت التوصيات المقدمة في هذه الدراسة في: زيادة التنسيق بين المدقق الداخلي وإدارة المخاطر في المصارف، والعمل على تعزيز مهارة ومعرفة المدققين الداخليين لتمكنهم من أداء عملهم بصورة فعالة في مجال إدارة المخاطر.

- ✓ **دراسة إيهاب ديب مصطفى رضوان (سنة 2012): "أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولي"**

الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير هدفت هذه الدارسة إلى توضيح دور التدقيق الداخلي الحديث في تعزيز دور الإدارة في إدارة المخاطر وتوضيح مدى إمكان تطبيق معايير التدقيق الداخلي الحديثة في البنوك الفلسطينية في قطاع غزة، ومن أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدارسة هي أن أداء المدقق الداخلي تتسم بالموضوعية والكفاءة المهنية و إسهام التدقيق الداخلي في تقويم وتحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية وتعاون قسم التدقيق الداخلي مع قسم إدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات، وأهم التوصيات المقدمة هي ضرورة اهتمام الجهات الإدارية في المصارف بنشاط التدقيق الداخلي مما يساعد على تطوير هذه الوظيفة وتوفير الامكانيات اللازمة لتدعيم مكانتها داخل المصرف ومتابعة التطورات الفنية التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية ودى علاقتها بإدارة المخاطر.

المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

يتضح لنا من الدراسات السابقة التي قمنا بإستعراضها، ومن خلال عرضنا للدراسات المتعلقة بمجال الدراسة نجد أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف في عدة جوانب، أهمها ما يلي:

أوجه الإختلاف كما يلي:

- إجراء دراستنا في عدة بنوك تجارية ،
- إختلاف في موقع الجغرافي للدراسة،
- إختلاف في النتائج المتوصلة لدراستنا الحالية.

أما بالنسبه لأوجه التشابه كما يلي:

- تم إجراء أغلبية الدراسات السابقة في البنوك ؛
- الهدف من الدراسة التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك؛
- وكذا توضيح دور التدقيق الداخلي في تعزيز دور إدارة المخاطر؛
- وأيضا توضيح أهمية التدقيق الداخلي في البنوك وإجراءات المستخدمه؛
- إستخدام نفس المنهج الوصفي التحليلي، والبرامج التحليلي الإحصائي؛

وقد إستفادة الباحثة من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري للدراسة الحالية.

خلاصة الفصل :

تناولنا في هذا الفصل الأدبيات النظرية والتطبيقية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى للمفاهيم العامة حول التدقيق الداخلي من تعريف وأنواع، وكذا التدقيق الداخلي في البنوك، وماهية المخاطر المصرفية، وعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر المصرفية.

أما المبحث الثاني فتم فيه عرض لدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا، حيث تطرقنا لأهم جوانب الدراسة والمتمثلة في الهدف من الدراسة، كما ذكرنا أهم النتائج المتوصل إليها وفي النهاية إبراز أوجه التشابه والاختلاف بين هذه الدراسات ودراستنا.

الفصل الثاني
الدراسة الميدانية
البنوك التجارية
الجزائرية بغرداية

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى أهم المفاهيم التطبيقية والنظرية حول مفهوم التدقيق الداخلي والمخاطر البنكية، فأننا من خلال دراستنا الميدانية في هذا الفصل سوف نحاول إسقاط المفاهيم النظرية على الواقع وذلك من خلال إبراز أثر التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في **البنوك التجارية المتواجد بولاية غرداية** وهو مكان دراستنا الميدانية.

ويعرض هذا الفصل توضيحا للمنهجية التي إعتمدت في هذه الدراسة، من حيث أسلوب الدراسة وطرق جمع البيانات وتحديد مجتمع الدراسة، وكذلك مراحل تطور الإستبيان وإجراءات توزيعها، ومن تم تحديد أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات وعرض النتائج المتحصل عليها حيث سيتم عرض في:

المبحث الأول: الأدوات والطـــــــــــــريقة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.

المبحث الأول: تقديم للبنوك التجارية والأدوات والطـــــــــــــريقة

تطرقنا في هذا المبحث إلى تعريف مبسط لبنوك التجارية لولاية غرداية، و سيتم فيه عرض منهجية الدراسة المستخدمة ومجتمع الدراسة وعينته، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات والحصول والمعالجة الإحصائية المستخدمة وصدق وثبات أداة الدراسة .

المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية

1- البنك الوطني الجزائريBNA

أنشىء البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 66-178 الصادر بتاريخ 13 جوان 1966، وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر، وفي 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية إقتصادية على شكل مؤسسة مؤسسة بالإسهم، تسير وفقا لقوانين 88-01 الصادر في 12 جانفي 1988 والمتضمن القانون التوجهي للمؤسسات العمومية الإقتصادية، حيث يمكن تعريفه على أنه أول بنك معتمد من طرف البنك الوطني المركزي، وهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج حيث بلغ عدد الموظفين10 حوالي موظفاً.

2-بنك الجزائري الخارجي BEA

مؤسسة وطنية أنشأة بموجب أمر رقم 67-204 المؤرخ في 01 أكتوبر 1967، المنشورة في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية رقم 82 بتاريخ 06 أكتوبر 1967، والتي تم تحويلها إلى مؤسسة وطنية إقتصادية، مقره الإجتماعي ب11 شارع العقيد عميروش، الجزائر، المتمثل من طرف السيد الشين عبد الوهاب مدير وكالة غرداية بالنيابة الكائن مقره بشارع أول نوفمبر ،غرداية، المعين بقرار رقم 2015/05 المؤرخ بتاريخ 01/03/2015، من المديرية الجهوية بصفته الممثل القانوني عن البنك الخارجي حيث بلغ عدد الموظفين15 حوالي موظفاً.

3-القرض الشعبي الجزائريCPA

هو مؤسسة عمومية إقتصادية شركة ذات أسهم برأسمال قدره 48 مليار دينار جزائري الكائن مقره بشارع العقيد عميروش الجزائر العاصمة ، وتتواجد وكالته الكائن مقره بشارع أول نوفمبر بغرداية حيث بلغ عدد الموظفين حوالي24 موظفاً.

4-بنك البركة

هي مؤسسة عمومية لإقتصادية أنشأت سنة 1996 المتواجد بشارع 5 جويلية بغرداية وفي سنة 2004 تم فتح وكالة ثانية في ساحة الإندلس بغرداية حيث بلغ عدد الموظفين10 حوالي موظفاً.

5- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةBADR

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك التجارية الجزائرية، حيث يتخذ شكل شركة ذات سهم تعود ملكيته للقطاع العمومي، أسس هذا البنك في إطار سياسة إعادة الهيكلة التي تبنتها الدولة بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري بموجب رقم82-106 المؤرخ في 13 مارس 1982، وذلك بهدف تطوير القطاع الفلاحي، وتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية في إطار الإصلاحات الإقتصادية بعد عام 1988 إلى شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22 مليار دينار جزائري، وتتواجد وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشارع أول نوفمبر بغرداية، والتي تم إنشائها منذ إنشاء الشركة الأم وذلك سنة1982 حيث بلغ عدد الموظفين15 حوالي موظفاً.

6- بنك التنمية المحليةBDL

تأسس بنك التنمية المحلية في 30-04-1985 طبقا للمرسوم رقم85-85، ويتميز عن البنوك الأخرى كون أن مقره الرئيسي يقع خارج العاصمة في اسطاولي ولاية تيبازة، إلا أنه بنك ودائع ملك لدولة وخاضع للقانون التجاري، وفي سنة 1987 حيث أصبح يحتوي على 98 وكالة 12 مديرية جهوية، وفي سنة 1988 أضيف للبنك 20 وكالة جديدة، ويتواصل تدعيم شبكة الوكالات على محمل التراب الوطني إلى أن أصبح عددها 152 وكالة تابعة ل15 مديرية جهوية وذلك في سنة 2000.

المطلب الثاني: طريقة الدراسة

أولا: منهجية البحث

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمعلومات المحصل عليهما، حيث نهدف من خلال هذه الدراسة إلى بحث دور التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من البنوك بغرداية (بنك البركة BNA ,BEA, SOICIETE GENERALE, BDL, CPA,) ، حيث تم الاعتماد على جملة من الأدوات التي تساعد على جمع البيانات واختبار فرضيات الدراسة للوصول إلى نتائج الدراسة وهذه الأساليب هي المقابلة و الاستبيان.

1. أساليب جمع البيانات والمعلومات: تم الاعتماد على مصادر أولية و أخرى ثانوية في جمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا الفصل نذكر منها:

1.1 المصادر الأولية لجمع البيانات والمعلومات: وتم الحصول عليها من خلال تصميم إستبانة وتوزيعها على عينة من مجتمع البحث، ثم تفريغها وتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية (SPSS) النسخة رقم (20) وباستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة و الاستعانة ببرنامج (EXCEL)بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة، ومؤشرات تدعم موضوع البحث.

2.1 المصادر الثانوية لجمع البيانات والمعلومات: وتم الحصول عليها من خلال مراجعتنا الكتب والرسائل الجامعية والملتقيات المتعلقة بالموضوع قيد البحث والدراسة والتي ساعدتنا في جميع مراحل البحث.

ثانيا : مجتمع وعينة الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة عينة عشوائية بسيطة، موظفي المؤسسات الستة (بنك البركة BNA ,BEA, SOICIETI GENIRAL, BDL, CPA,) ، وتم توزيع (65) استبيان على أفراد مجتمع الدراسة وذلك خلال شهر أفريل من سنة 2016، إذ تم استرجاع (65) استبيان أقصي منها (12) لعدم جدية الإجابة عليهما، وخلص عدد الاستبيانات الخاضعة للتحليل إلى (53) استبيان أي ما نسبته (81.53%) من إجمالي عينة الدراسة.

جدول رقم (2-1): الاستبيانات الموزعة والمسترجعة في عينة البنوك محل الدراسة

البيان	العدد	النسبة %
الاستمارات الموزعة	65	%100
الاستمارات الملغاة	12	%18.47
الاستمارات المعتمدة	53	%81.53

المصدر: من إعداد الطالبة.

ثالثا: متغيرات الدراسة

تم الإعتماد على متغيرين للدراسة وهما المتغير المستقل والمتغير التابع،كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): متغيرات الدراسة

المتغيرات	الاسم
المتغير المستقل	التدقيق الداخلي
المتغير التابع	المخاطر البنكية

المصدر: من إعداد الطالبة

المطلب الثالث: أدوات الدراسة وصدق و ثبات الاستبانة

I. أدوات الدراسة

أولا: أدوات جمع البيانات

1. المقابلات : بعد موافقة عينة البنوك محل الدراسة فرع (غرداية) على إجراء الدراسة في المؤسسة وبعد الاستقبال الجيد من طرف مدراء البنوك ، كلف فيها المدير العملي الموظفين بالتجاوب معنا وإيفائنا بالمعلومات المطلوبة، و بما أن المقابلة تساهم في الحصول على المعلومات اللازمة من المصدر، لذلك تم ترتيب برنامج مقابلة مع بعض رؤساء المصالح والموظفين لجمع المعلومات

2. الاستبيان: تمثل استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، حيث تم إعداد الاستبيان انطلاقا من الأسئلة والفرضيات المطروحة وبعض الاستبيانات التي تتمحور حول نفس متغيرات الدراسة، وقد تم تقديم هذا الاستبيان بفقرة تعريفية حثّ فيها الموظفين على التعاون

والصدق في الإجابة، لتليها معلومات تعريفية بالحالة الشخصية للمجيب تخص العمر، المستوى التعليمي، المهنة، الخبرة، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى ثلاث أقسام:

القسم الأول: تضمن معلومات عامة تتعلق بخصائص أفراد عينة الدراسة .

القسم الثاني : تضمن 24 سؤال لقياس دور التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية، حيث قسمت فقرات الاستبيان إلى ثلاث محاور أساسية هي:

المحور الأول: المتعلق بأساسيات التدقيق الداخلي يحتوي على 08 فقرات .

المحور الثاني: المتعلق بمرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك ويتضمن 08 فقرات.

المحور الثالث: المتعلق بعلاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر و يحتوي على 08 فقرات وقد كانت إجابات كل فقرة وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول رقم (2-3) أدناه هذا المقياس المكون من 05 درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود الإستبانة .

الجدول رقم (2–3): درجة أهمية بنود الإستمارة

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

المصدر : من إعداد الطالبة.

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا بإستخدام المقياس الترتيبي الاهمية وذلك للإستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وسنوضح ذلك من خلال الجدول رقم: (2-4).

الجدول رقم: (2–4): مقياس تحديد الاهمية النسبية للمتوسط الحسابي.

الأهمية	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	من 01- 1.79	من1.8- 2.59	من 2.6- 3.39	من3.4- 4.19	من 4.2- 5
درجة	منخفضـــة جدا	منخفضة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جدا

المصدر : من إعداد الطالبة.

ثانيا: الأدوات الإحصائية

تم الاعتماد على العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences) ويرمز له إختصارا بـ 20SPSS بعدها قمنا بتفريغ وتحليل الاستبيان و اعتمدنا الاختبارات الإحصائية التالية:

1. النسب المئوية والتكرارات.
2. الانحراف المعياري: القيمة الأكثر استخداما من بنٌ مقاييس التشتت الإحصائي لقياس مدى التشتت الإحصائي، أي أنه يدل على مدى امتداد مجالات القيم ضمن مجموعة نتائج الاستبيان.

II. صـــــــدق و ثبـــات الاستبانـــة

01 – تحكيم الاستبيان: عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من(05) أعضاء في الهيئة التدريسية ، للأخذ بملاحظاتهم في بناء الاستبيان،و التأكد من صدق وملائمة فقرات الاستبانة لتحقيق الأهداف البحثية المتوخاة من الدراسة (أنظر الملحق رقم(02))، حيث تم إجراء ما يلزم من حذف وتعديل، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية.

02– قياس ثبات الاستبانة: يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبيان أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط ، ويكون ذلك من خلال معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha).

الجدول رقم (2-5) : قياس ثبات الإستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات
المحور الأول	أساسيات التدقيق الداخلي	08	0.970
المحور الثاني	مرتكـــزات المـــدقق الـــداخلي تقيـيم ومتابعـة المخـاطر لـدى البنوك	08	0.970
المحور الثالث	علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	08	0.971
الاستبيان ككل		24	0.972

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على نتائج SPSS (أنظر الملحق 2)

من خلال الجدول رقم (**2-5**) يتضح أن معاملات الثبات كانت عالية بالنسبة لكل محور إذ أن معامل الثبات للمحور الأول (أساسيات التدقيق الداخلي) و الذي تضمن (08) فقرة كان معامل الثبات بدرجة 0.970 و هي درجة عالية، كما أن معامل الثبات للمحور الثاني (مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك) وتضمن (08)كان بدرجة 0.970 و هي درجة عالية، كما أن معامل الثبات للمحور الثاني (علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر) وتضمن (08) كان بدرجة 0.971 وهي درجة عالية جدا، أما معامل الثبات لجميع فقرات الاستبيان (24) فكان بدرجة 0.972 و هي درجة جد عالية مما يكسب الاستبيان مصداقية كبيرة لتحقيق ما تتطلبه الدراسة.

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

بعد ما تطرقنا في المبحث الأول إلى كل أدوات ومنهجية الدراسة والأساليب الإحصائية التي قمنا بإتباعها لتحليل المعطيات المجمعة سوف نبين من خلال هذا المبحث أهم النتائج التي تحصلنا عليها وذلك بهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحناها في بداية دراستنا.

المطلب الأول: نتائـــــــــــج الـــــــدراسة

بعد تطرقنا في المبحث الاول إلى كل من أدوات ومنهجية الدراسة والأساليب الإحصائية التي قمنا بإتباعها لتحليل المعطيات المجمعة سوف نبين من خلال هذا المبحث أهم النتائج التي تحصلنا عليها وذلك بهدف الإجابة على التساؤلات التي طرحناها في بداية دراستنا.

أولا: المعلومات الأساسية لعينة الدراسة

1. العمر:

جدول رقم (2–6) : توزيع عينة دراسة حسب العمر

العمر	التكرار	النسبة
20-29	7	%11
30-39	31	%59
أكثر من 40	16	%30
المجموع	53	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

شكل رقم (2–1): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

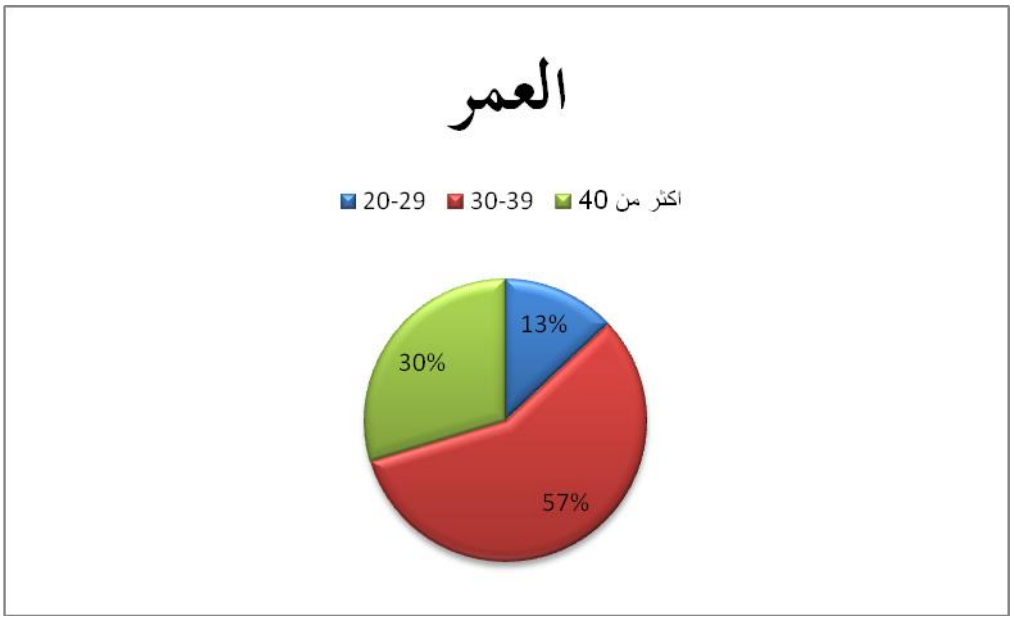

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXCEL

من خلال الجدول والشكل السابق نلاحظ أن أغلب أفراد العينة من حيث السن ينتمون للفئة العمرية 30-39 في عينة البنوك محل الدراسة حيث بلغت نسبتهم 57%، وكانت ثاني فئة من حيث النسبة أكثر من 40 سنة حيث بلغت نسبتها 30% كما نلاحظ انخفاض وجود أفراد في سن 20-29 سنة.

2. المستوى التعليمي

جدول رقم(2–7) : توزيع عينة دراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبية
أقل من ثانوي	6	11%
ثانوية عامة	12	23%
دبلوم جامعي	33	62%
دراسات عليا	2	4%
المجموع	53	100%

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (2-2): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

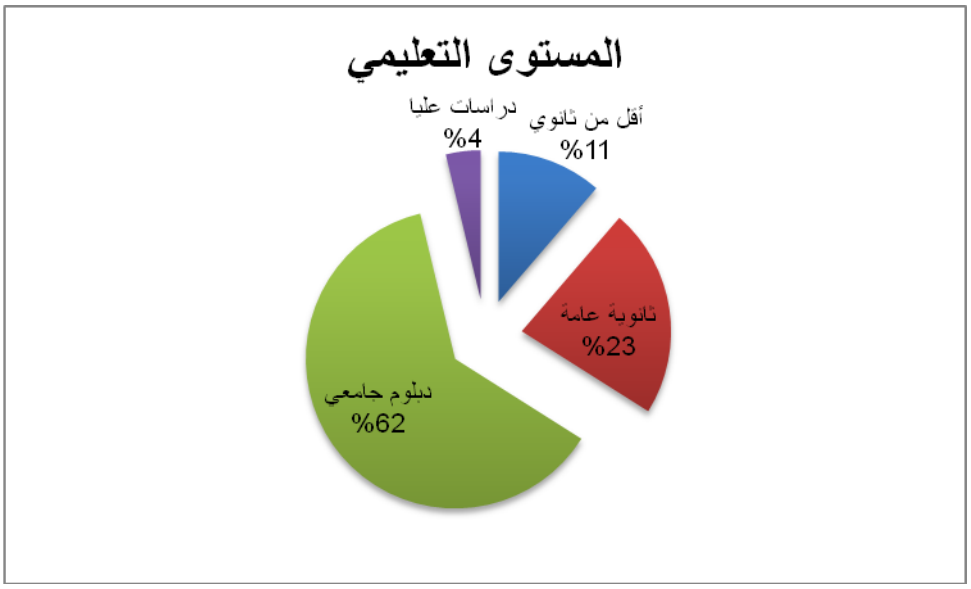

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

من خلال الجدول والشكل السابقين نلاحظ:

أن أغلبية أفراد عينة الدراسة لديهم دبلوم جامعي، إذ أن 62 % من العينة من حملة دبلوم جامعي، تليها درجة ثانوية عامة بنسبة 23% في الحين تراوحت النسب الأخرى مابين 11% إلى 04% لدى باقي الدرجات العلمية، وهذه نتائج تدل على أن الغالبية العظمة من عينة الدراسة يتمتعون بمستوى من التأهيل العلمي على الإجابة على الأسئلة الخاصة بالدراسة

3.المهنة

جدول رقم (2–8): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

السمى الوظيفي	التكرار	النسبة
رئيس مصلحة	15	28%
محاسب	7	13%
مدقق	6	12%
إداري	25	47%
المجموع	53	100%

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج EXCEL

شكل رقم (2–3): توزيع عينة الدراسة حسب المهنة

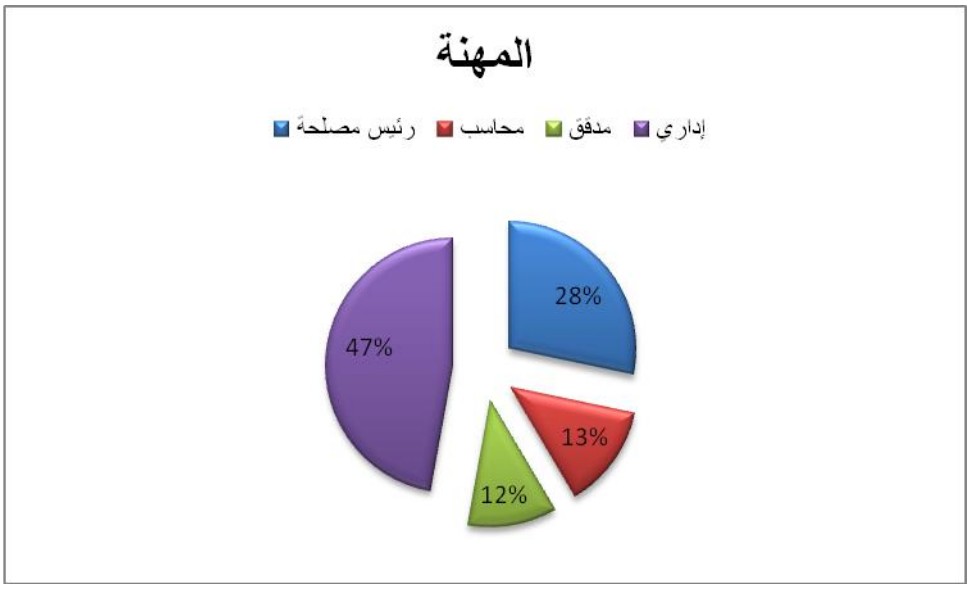

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج Excel

نرى من خلال الجدول والشكل السايقين أن المستجوبين هم إداريين بنسبة 47% في بنوك محل الدراسة، وهذا يبين أن نسبة الإداريين مرتفع في البنوك، وبنسبة 28% لموظفي رئيس مصلحة أما 13% من نسبة

المستجوبين هم محاسبين، و12% من نسبة المستجوبين مما يظهر أن هناك عدد لابأس به للمدقق في بنوك محل الدراسة.

4. الخبرة :

جدول رقم(2-9) : توزيع عينة دراسة حسب الأقدمية في الوظيفة

الخبرة	التكرار	النسبة
اقل من 5	21	40%
من6 الى10	17	32%
من10 الى 20	6	11%
اكثر من 20	9	17%
المجموع	53	100%

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من الجدول (2-9): أن اكبر نسبة كانت 40% من فئة أقل من 05 سنوات خبرة تلتها فئة مابين 06-10سنوات بنسبة 32%، ثم الفئتين أكثر من 20 سنة و 10-20 سنة بنسبة 17% و11% على توالي، والشكل الموالي يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأقدمية في الوظيفة.

الشكل رقم (2-4): توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة

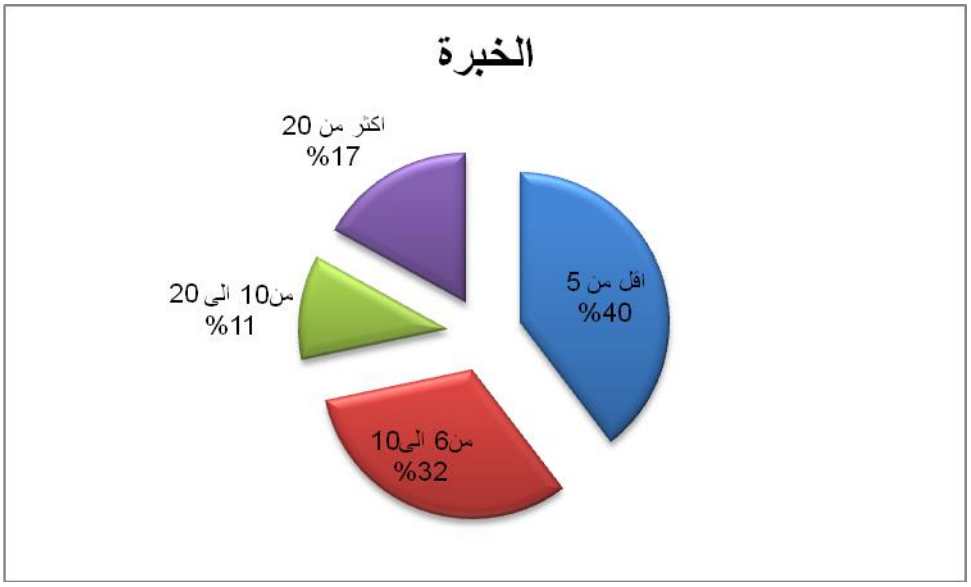

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

3. توزيع مشاركة أفراد العينة في دورات تكوينية او ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك

وسيتم تحديد نسبة المشاركة للإفراد عينة الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2-10) : توزيع مشاركة أفرد العينة في دورات تكوينية او ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك

البيان	الإجابة	العدد	النسبة
هل تحصلتم على دورة تكوينية أو ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك	نعم	37	%70
	لا	16	%30
المجموع		53	%100

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

الشكل رقم (2-5): توزيع مشاركة أفرد العينة في دورات تكوينية او ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك

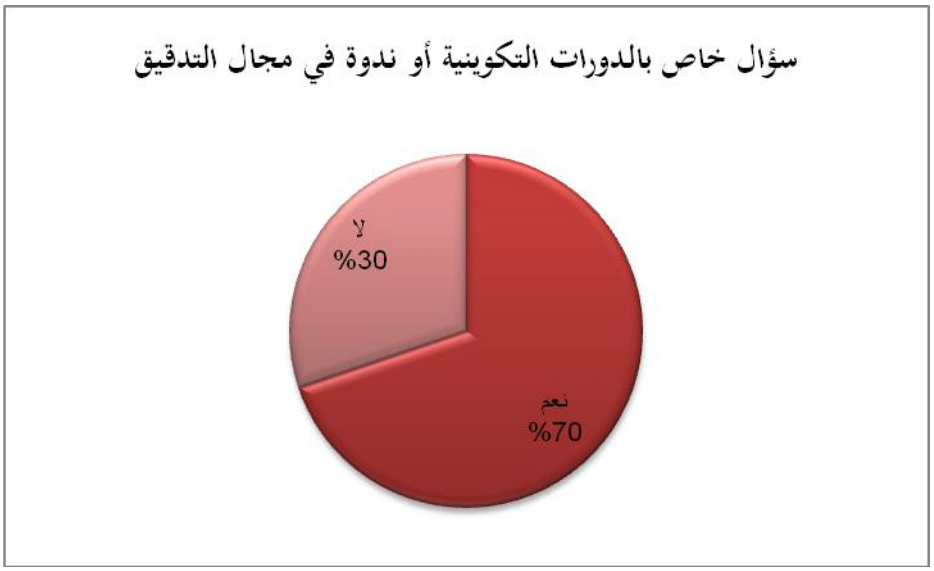

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على برنامج Excel

نلاحظ من خلال الجدول والشكل اللذان يوضحان أن نسبة 70% من الموظفين أغلبيتهم أجابو بنعم وهي نسبة كبيرة وهذا يبين أن الدورات التكوينية أو الندوة المتخصص في مجال التدقيق للإدارة المخاطر له إقبال كبير من قبل الموظفين بالبنك، أما لا فكانت 30% من نسبة المستجوبين

المطلب الثاني : تحليل محاور الدراسة

أولا: أوساط الحسابية وإنحراف المعياري لمحاور الدراسة

1. تحليل البيانات المتعلقة بالمحور الأول (أساسيات التدقيق الداخلي)

سيتم تحديد مجموعة من الفقرات لتعطي أهم أساسيات التدقيق الداخلي، وذلك من خلال مجموعة من المحاور وقد تم إستخراج متوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(2-11) : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لفقرات أساسيات التدقيق الداخلي

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	يركز التدقيق الداخلي على إكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب والغش من خلال مستندات محاسبية	4.245	0.829
2	إن مسؤوليات ونطاق إدارة التدقيق الداخلي واضحة ومعلنة ومحددة بدقة	4.169	0.825
3	من مهام التدقيق الداخلي فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية والقوانين والتشريعات	4.320	0.849
4	يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين	3.924	1.089
5	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح البنك	4.150	0.863
6	يمتلك المدقق الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الاخطاء والتحريف في السجلات والقوائم المالية	4.075	0.937
7	المهام المسندة للتدقيق الداخلي تتطلب التحول من تدقيق مالي روتيني إلى تدقيق العمليات وسائر أنشطة البنك	4.018	0.909

8	إن معايير الاداء للتدقيق الداخلي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به	4.094	0.925
المجموع	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام	4.125	0.784

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-11) تقييم رأي الموظفين حول فقرات أساسيات التدقيق الداخلي، أن الفقرة (3) "من مهام التدقيق الداخلي فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية والقوانين والتشريعات" قد حلت أعلى ترتيب في فقرات المحور الأول للإستبيان بمتوسط حسابي بلغ (4.320) وإنحراف معياري(0.849) وبدرجة مرتفعة جدا، وهذا يعني أن للتدقيق الداخلي دوراً كبيراً في البنوك من حيث تشخيص وتحديد الأوامر والتعليمات القانونية والإدارية ، وتليها مباشرة فقرة (1) " يركز التدقيق الداخلي على إكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب والغش من خلال مستندات محاسبية " بمتوسط حسابي بلغ (4.245) وإنحراف معياري (0.829) وبدرجة مرتفعة جدا وهذا يعني أن التدقيق الداخلي يكتشف الأخطاء عن طريق بعض المستندات المحاسبية، بينما جاءت الفقرة (4)" يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين " في آخر ترتيب الفقرات بمتوسط حسابي بلغ (3.924) وإنحراف معياري بلغ (1.089) وهذا أن على البنك وضع المزيد من الندوات حول معايير التدقيق الداخلي، وأن الفقرة (8) " إن معايير الاداء للتدقيق الداخلي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به" بلغت الرتبة الخامسة بمتوسط حسابي بلغ (4.094) وإنحراف معياري بلغ (0.925) بدرجة مرتفعة وهذا يعني أن المدقق الداخلي ملتزم بمعايير أداء التدقيق الداخلي ولديه المهارة للقيام بعمله.

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع عبارات المحور الأول، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول (4.125) وبإنحراف معياري (0.784) وهي بدرجة مرتفعة حسب مقياس ليكارت الخماسي وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد موافقة غالبية أفراد العينة بدرجات متقاربة نوعا ما

2. تحليل البيانات المتعلق بالمحور الثاني (مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك)

سيتم تحديد مجموعة من الفقرات لتعطي أهم جوانب المتعلقة مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك، وذلك من خلال مجموعة من المحاور وقد تم إستخراج متوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2-12) : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك	4.018	0.796
2	يقوم المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك	4.018	0.820
3	يقدم قسم التدقيق الداخلي بتقديم اقتراح وسائل وآليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر	4.113	0.891
4	يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي	3.981	0.990
5	يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق	4.018	1.009
6	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدي اهتمام الادارة	3.924	1.089

	بالمخاطر وإدارتها		
7	يقوم المدقق الداخلي بمراقبة تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها	3.773	0.973
8	يساعد التدقيق الداخلي في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الادارة	3.886	1.031
المجموع	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام	3.967	0.810

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم2)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-12) أعلاه أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على العبارات أن الفقرة (3)" يقدم قسم التدقيق الداخلي بتقديم اقتراح وسائل وآليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر" جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.113) وانحراف معياري بلغ (0.891) وبدرجة مرتفعة وهذا يعني أن قسم التدقيق يقدم وسائل وآليات مناسبة لتفادي مختلف المخاطر. وبعدها مباشرة الفقرة (5)"يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق" في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (4.018) وإنحراف معياري بلغ (1.009) وهذا دليل على أن المدقق الداخلي للبنك حريص على تأدية وظيفته ، أما الفقرة (2) التي تنص على " يقوم المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك " كانت في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (4.018)، أما الفقرة(1) " يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك" كانت في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ(4.018) وهي قيمة مرتفعة تؤكد أن المدقق الداخلي له إدراك بما يحدث في البنك. والفقرة (8) " يساعد التدقيق الداخلي في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الادارة" كانت في الرتبة السابعة بمتوسط حسابي (3.886) وإنحراف معياري (1.031) وهي درجة مرتفعة وهذا يعني أن مجلس الادارة يعتمد على التدقيق الداخلي في تحديد مستويات المخاطر المقبولة. بينما جاءت الفقرة (7) "يقوم المدقق الداخلي بمراقبة تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها " في آخر ترتيب الفقرات بمتوسط حسابي بلغ (3.773) وإنحراف معياري بلغ (0.973) بدرجة مرتفعة .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع عبارات المحور الثاني، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول (3.967) وبإنحراف معياري (0.810) وهي بدرجة مرتفعة حسب مقياس ليكارت الخماسي وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد موافقة غالبية أفراد العينة بدرجات متقاربة نوعا ما

3. تحليل البيانات المتعلق بالمحور الثالث علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

سيتم تحديد مجموعة من الفقرات لتعطي أهم جوانب المتعلقة علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر، وذلك من خلال مجموعة من المحاور وقد تم إستخراج متوسط الحسابي، والإنحراف المعياري، كما هو مبين من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2-13) : المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لمحور علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري
1	يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الادارة والمدققين	3.962	1.018
2	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر	4.018	0.843
3	برنامج التدقيق الداخلي يحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر	4.037	0.876
4	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	3.849	0.980
5	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم كافة أنوع	3.735	1.021

	المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف		
6	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الادارة	3.735	0.983
7	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم	3.717	0.885
8	يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقييم عمليات ادارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات	3.792	1.098
المجموع	المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري العام	3.856	0.874

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS (أنظر الملحق رقم2)

نلاحظ من الجدول رقم (2-13) أن متوسط إجابات أفراد عينة البحث على العبارات أن الفقرة (3) "برنامج التدقيق الداخلي يحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر " جاءت في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.037) وإنحراف معياري بلغ (0.876)بدرجة مرتفعة وهذا يعني أن البنك يعمل ببرنامج التدقيق الداخلي الذي يحتوي على ضوابط محاسبية ومادية التي بتطبيقها يتم الحد من المخاطر. وبعدها مباشرة الفقرة (2)"يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر " في الترتيب الثاني بمتوسط حسابي بلغ (4.018) وإنحراف معياري بلغ (0.843) وهذا يعني أن، أما الفقرة (1) التي تنص على " يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الادارة والمدققين" كانت في الرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ (3.962)وانحراف معياري (1.018) بدرجة مرتفعة ، أما الفقرة (4) " يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية " كانت في الرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ(3.849) وهي قيمة مرتفعة تؤكد أن قسم التدقيق في البنوك له دور فعال في تحسين الإداري لتسيير المحاسبي والمادي للإدارة المخاطر في بنوك محل

الدراسة.والفقرة (7) " يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم" جاءت في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.717) وانحراف معياري (0.885) بدرجة مرتفعة وهذا يعني أنه يجب على التدقيق الداخلي التأكيد بإستمرار على وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها. أما الفقرة (8) والتي نصت على " يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقييم عمليات ادارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات" جاءت في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي (3.792) وانحراف معياري (1.098) بدرجة مرتفعة وهذا يعني أنه يتم تقديم توصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات في البنك عن طريق مساعدة التدقيق الداخلي في فحص وتقييم عمليات ادارة المخاطر .

ومن خلال ما سبق نلاحظ أن اتجاهات أفراد عينة الدراسة إيجابية نحو جميع عبارات المحور الثالث، حيث بلغ المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول (3.856) وبإنحراف معياري (0.874) وهي بدرجة مرتفعة حسب مقياس ليكارت الخماسي وهي الفئة التي تشير إلى درجة موافق، والتي تؤكد موافقة غالبية أفراد العينة بدرجات متقاربة نوعا ما

المطلب الثالث: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها

أولا: نتائج إختبار الفرضية الأولى

من خلال نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية "يكسب المدقق الداخلي بمهارات ومعارف كافية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.924) وإنحراف معياري (1.089) هذه الفرضية غير محققة، المدقق الداخلي لا يكسب مهارات ومعارف كافية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية بسبب نقص في التطوير والتحسين المستمر لوظيفة التدقيق في البنوك، نقص الإطلاع على المعايير الدولية، عدم تحسين الكفاءة المهنية للمدققين ونقص في التدريب والتأهيل.

ثانيا: نتائج اختبار الفرضية الثانية

من خلال نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية " يساهم التدقيق الداخلي في إعطاء حلول للبنوك في كيفية التعامل والتقليل من المخاطر البنكية"؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.113) وإنحراف معياري

(0.891) هذه الفرضية محققة، لأن عملية التدقيق الداخلي تقوم على فحص العمليات المالية والإدارية كّلها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقاً للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا.

ثالثا: نتائج اختبار فرضية الثالثة

من خلال نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للفرضية " يحتوي برنامج التدقيق الداخلي على ضوابط محاسبية يتم الاستناد عليها لتقليل من حدة المخاطر لدى البنوك التجارية"، حيث بلغ المتوسط الحسابي (4.037) وإنحراف معياري (0.876) هذه الفرضية محققة لأن المدقق الداخلي عند قيامه بالتدقيق يعتمد على ضوابط محاسبية لتحديد المخاطر في البنك واعطاء حل للتقليل منها.

خلاصة الفصل:

توصلنا في هذا الفصل إلى التعرف على البنوك التجارية بولاية غرداية وتقديم عام لها من حيث التعريف، وتم الإعتماد في هذه الدراسة على أداة الإستبيان لجمع المعلومات اللازمة وبعد تفريغه وتحليله تم إستخدام أساليب وأدوات إحصائية التي إجريت من أجل الأجابة على لإشكالية الدراسة المطروحة" **ما مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية الجزائرية؟**" لإظهار ماجاء في نتائج الدراسة لتؤكد على ذلك حيث أن تقييم الموظفين للمحاور الثلاث جاءت إيجابية.

الخاتمة

خاتمة

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الإجراءات التي تتخذها البنوك في مواجهة المخاطر والحد منها، حيث يتميز قسم التدقيق الداخلي بالكفاءة والفعالية، ويشكل حماية للبنوك من المخاطر التي تواجهها، ويقلل احتمالية التعرض لها.

ويعتمد المدقق الداخلي في ادائه لأعماله على مجموعة من المعايير الدولية التي أصدرها معهد المدققين الداخليين، ولكي يصل المدقق إلى الموقف الذي يكون فيه قادر على إبداء رأيه فإنه يجب عليه الحصول على أدلة إثبات كافية تؤيد هذا الرأي، ويجب أن تتصف هذه الأدلة بالكفاية والملائمة والموضوعية.

ومن خلال دراستنا التي قمنا بها في البنوك التجارية لولاية غرداية لمعرفة مساهمة التدقيق الداخلي في تقليل المخاطر في البنوك التجارية ، ومن خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

النتائج:

1. المدقق الداخلي لا يكسب مهارات ومعارف كافية بمعايير التدقيق الداخلية الدولية بسبب نقص في التطوير والتحسين المستمر لوظيفة التدقيق في البنوك، نقص الإطلاع على المعايير الدولية، عدم تحسين الكفاءة المهنية للمدققين ونقص في التدريب والتأهيل؛
2. تقوم عملية التدقيق الداخلي على فحص العمليات المالية والإدارية كّلها وتقييمها للتأكد من أنها قد جرت وفقاً للخطط والسياسات التي تضعها الإدارة العليا؛
3. المدقق الداخلي عند قيامه بالتدقيق يعتمد على ضوابط محاسبية لتحديد المخاطر في البنك واعطاء حل للتقليل منها؛
4. تتنوع المخاطر البنكية التي تواجه البنوك، وتختلف في درجة خطورتها، وتعد مخاطر الائتمان أكثرها انتشاراً والتي تحدث في الأساس نتيجة عدم قدرة العميل على السداد والعجز الكلي، ويترتب على ذلك آثار سلبية على البنك تظهر في البيانات المالية له؛
5. إن فهم المدقق لطبيعة المخاطر البنكية، وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية، يساعده لتحقيق الكفاءة في عملية تدقيق حسابات البنك.
6. يمكن للمدقق البنكي على ضوء معرفة المخاطر الملازمة للبنك من إمكانية التقييم لمستوياتها؛

التوصيات:

1. ضرورة عملية التدقيق و وجوب تواجدها ملاصقة للعمل المحاسبي لتصحيح الاخطاء و اكتشاف الغش و التزوير؛
2. وجوب اتسام نتائج التدقيق بالوضوح و الفهم و الموضوعية، حتى يمكن الاستفادة منها و على مختلف المستويات في البنك؛
3. الاهتمام بالتاهيل العلمي و المهني و الخبرة العملية الكافية للعاملين في مكاتب التدقيق و التركيز على مواكبة التطورات الحديثة للمهنة؛
4. ضرورة عقد دورات تدريبية، ندوات متخصصة وكذا مؤتمرات علمية بصفة مستمرة وهذا فيما يخص التدقيق الداخلي، وكذا التعريف بالمخاطر التي تواجه البنك، يحضرها كل من المهنيين والأكاديميين.
5. ضرورة إنشاء إدارة مستقلة للمخاطر في كل بنك، مهامها قياس وتحليل ورقابة أنشطة المخاطر، وتوفير نظام معلومات يسمح بتقييم دوري لطبيعة المخاطر المصرفية الملازمة.

آفاق الدراسة:

1. دور التدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر المحاسبية والمالية في البنوك؛
2. دور التدقيق الداخلي في تقييم نظام المراقبة الداخلية في البنوك؛
3. دور التدقيق الداخلي في اكتشاف ومنع التحايل المالي في البنوك.

قائمة المراجع

الكتب:

1. أحمد حلمي جمعة، **التدقيق الداخلي والحكومي**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
2. خالد راغب الخطيب، **مفاهيم الحديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010.

المذكرات:

1. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، **دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
2. إيهاب ديب مصطفى رضوان، **أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2011.
3. خضراوي نعيمة، **إدارة المخاطر البنكية**، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2009.
4. محمد على محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن**، مذكرة ماجستير، الأكادمية العربية للعلوم المالية والمصرفية صنعاء اليمن، 2014.
5. مرابطي نوال، دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.
6. نبيه توفق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسن وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التامين الأردنية**، مذكرة ماجستير، جامعة جدارا الأردن، 2009.

الملتقيات

1. بوستة رميصاء، مرابط هيبة، **الإطار النظري لإدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.
2. بوعشة مبارك، مداخلة بعنوان إدارة المخاطر البنكية، المركز الجامعي العربي بن مهدي، أم البواقي، الجزائر، 2003.
3. حسين بلعجوز، **إدارة المخاطر البنكية والتحكم فيها**، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي بجيجل.

4. عجيلة محمد، مروة مويسي، **دور التدقيق الداخلي في التقليل من المخاطر التشغيلية (الالكترونية) البنكية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.
5. عمر بوجميعية، شباح حمزة، **دور الابتكار المالي في ادارة المخاطر في البنوك الاسلامية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.
6. محمد زوزي، زاوية رشيدة، **دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.
7. مصطفى طويطي، عوينان عبد القادر، **النماذج الإحصائية المستعملة في تحليل مخاطر المؤسسات المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.
8. هواري معراج، رقية حدادو ، **إدارة المخاطر المصرفية**، ورقة بحثية مقدمة لملتقى الوطني الثاني حول الأساليب الحديثة لقياس وإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر، جامعة غرداية يومي 09/08 نوفمبر 2015.

الملاحق

الملحق رقم (01)

جـــــــــــــــامعة غرداية

كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم الإقتصادية

تخصص : الثانية ماستر مالية وبنوك

إستمارة (إستبيان)

أخي الفاضل ....اختي الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها إستكمالا للحصول على شهادة الماستر في مالية وبنوك بعنوان"**التدقيق الداخلي ودوره في تقليل المخاطر في البنوك التجارية (دراسة ميدانية لعينة من البنوك التجارية بمدينة غرداية)** " ، كما نعلمكم أن كافة المعلومات التي سيتم الحصول عليها سوف تكون سرية ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي ونأمل منكم التكرم بالإجابة على اسئلة الإستبان بدقه بحيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجاباتكم فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها.

من إعداد الطالبة: بن ساري خديجة **تحت إشراف**

الأستاذ: عجيلة محمد

E-mail : arwa114892@gmail.com

أولا: المعلومات الشخصية:

1-العمر: 29-20 ☐ 39-30 ☐ 40فأكثر ☐

2- المستوى التعليمي: أقل من ثانوى ☐ ثانوية عامه ☐ دبلوم جامعي ☐

دراسات عليا ☐

3-المهنة: رئيس مصلحة ☐ محاسب ☐ مدقق ☐ إداري ☐

4-الخبرة: أقل من 5 سنوات ☐ من06 إل 10سنوات ☐ 10 سنوات إلى 20سنوات ☐

أكثر من20سنة ☐

5- هل تحصلتم على دورة تكوينية أو ندوة في مجال التدقيق الداخلي والمخاطر لدى البنك: نعم ☐

لا ☐

المحور الأول: أساسيات التدقيق الداخلي

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موفق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	يركز التدقيق الداخلي على اكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب والغش من خلال مستندات محاسبية					
2	إن مسؤوليات ونطاق إدارة التدقيق الداخلي واضحة ومعلنة ومحددة بدقة					
3	من مهام التدقيق الداخلي فحص مدى الالتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية والقوانين والتشريعات					
4	يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين					

	الداخليين					
5	يلتزم المدقق الداخلي بالحياد والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح البنك					
6	يمتلك المدقق الداخلي القدرة على تمييز مؤشرات الاخطاء والتحريف في السجلات والقوائم المالية					
7	المهام المسندة للتدقيق الداخلي تتطلب التحول من تدقيق مالي روتيني إلى تدقيق العمليات وسائر أنشطة البنك					
8	إن معايير الاداء للتدقيق الداخلي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون لديه المهارة المهنية الملائمة وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به					

المحور الثاني: من بين مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك

الرقم	**العبارة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك					
2	يقوم المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك					

3	يقدم قسم التدقيق الداخلي بتقديم اقتراح وسائل وآليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر					
4	يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي					
5	يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق					
6	يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدي اهتمام الادارة بالمخاطر وإدارتها					
7	يقوم المدقق الداخلي بمراقبة تحليلات المخاطر والاستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها					
8	يساعد التدقيق الداخلي في تحديد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الادارة					

المحور الثالث: علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر

الرقم	**العبارة**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
1	يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الادارة والمدققين					

2	يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر					
3	برنامج التدقيق الداخلي يحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيذها بما يحد من المخاطر					
4	يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية					
5	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم كافة أنوع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف					
6	يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الادارة					
7	يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر التي تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم					
8	يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقييم					

	عمليات ادارة المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين كفاءة العمليات					

وشكرا على حسن تعاونكم

الملحق رقم (2)

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
,972	27

أسياسات التدقيق الداخلي	103,4080	339,998	,895	,970
من بين مرتكزات التدقيق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك	103,5660	339,005	,899	,970
علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	103,6769	341,137	,762	,971

Item Statistics

	Mean	Std. Deviation	N
يركز التدقيق الداخلي على إكتشاف الأخطاء وعمليات التلاعب والغش من خلال مستندات محاسبية	4,2453	,82987	53
إن مسؤليات ونطاق إدارة التدقيق الداخلي واضحة ومعلنة ومحددة بدقة	4,1698	,82592	53
من مهام التدقيق الداخلي فحص مدى الإلتزام بالسياسات والأوامر الداخلية المالية والإدارية والقوانين والتشريعات	4,3208	,84974	53
يمتلك المدققين الداخليين المعرفة الكافية بمعايير التدقيق الداخلي الصادرة عن المعهد المدققين الداخليين	3,9245	1,08927	53
يلتزم المدقق الداخلي بالحيادة والنزاهة عند أداء عمله ويتجنب أي تعارض يمكن أن يؤثر على مصالح البنك	4,1509	,86372	53

يمتلك المدققين الداخليين القدرة على تمييز مؤشرات الاخطاء والتحريف في السجلات والقوائم المالية	4,0755	,93745	53
المهام المسندة للتدقيق الداخلي تتطلب التحول من التدقيق مالي روتيني إلى تدقيق العمليات وسائر أنشطة البنك	4,0189	,90915	53
إن معايير الأداء للتدقيق الداخلي تتطلب من المدقق الداخلي أن يكون لديه المهام المهنية الملائمة وتحديد نطاق العمل الواجب القيام به	4,0943	,92537	53
يركز المدقق الداخلي على المخاطر المهمة وتدقيق عمليات إدارة المخاطر في البنوك	4,0189	,79640	53
يقوم المدقق الداخلي بتقييم المخاطر التي تتعرض لها البنوك	4,0189	,82019	53
يقدم قسم التدقيق الداخلي بتقديم اقتراح وسائل وأليات مناسبة للتعامل مع مختلف المخاطر	4,1132	,89142	53
يقوم قسم التدقيق الداخلي بوضع خطط تدقيق تعتمد على درجة المخاطر المتوقعة لغرض تحديد أولويات أنشطة التدقيق الداخلي	3,9811	,99015	53
يقوم المدقق الداخلي بإعداد تقرير المخاطر ويرفعه لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق	4,0189	1,00939	53
يراقب ويتابع المدقق الداخلي مدى اهتمام الادارة بالمخاطر وادارتها	3,9245	1,08927	53
يقوم المدقق الداخلي بمراقبة تحليلات المخاطر والإستراتيجيات الموضوعة للتعامل معها	3,7736	,97352	53
يساعد التدقيق الداخلي في تحيد مستويات المخاطر المقبولة من قبل مجلس الإدارة	3,8868	1,03144	53
يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة التقارير السابقة لتقييم المخاطر المعدة من قبل الإدارة والمدققين	3,9623	1,01834	53
يقوم التدقيق الداخلي بتقييم كفاية المعلومات التي تم الحصول عليها والتي تستخدم في إدارة المخاطر	4,0189	,84331	53
برنامج التدقيق الداخلي يحتوي على ضوابط محاسبية ومادية ويتم تطبيقها وتنفيدها بما يحد من المخاطر	4,0377	,87623	53
يتم التنسيق داخل قسم التدقيق الداخلي على تحسين ادارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية	3,8491	,98832	53

يقوم التدقيق بتحديد وتقييم كافة انواع المخاطر التي تواجه مختلف أنشطة المصرف	3,7358	1,02189	53
يقوم التدقيق الداخلي بتحديد وتقييم المخاطر وترتيبها حسب الأولويات المعتمدة من مجلس الادارة	3,7358	,98354	53
يقوم التدقيق الداخلي بالتأكد من وجود خطة طوارئ في المصرف تشمل كافة المخاطر تم تحديدها ويتم مراجعتها بشكل مستمر ومنتظم	3,7170	,88529	53
يساعد التدقيق الداخلي في فحص وتقييم عمليات ادارة المخاطر وتقديم التوصيات الازمة لتحسين كفاءة العمليات	3,7925	1,09822	53
أسيايسات التدقيق الداخلي	4,1250	,78485	53
من بين مرتكزات المدقق الداخلي تقييم ومتابعة المخاطر لدى البنوك	3,9670	,81089	53
علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر	3,8561	,87411	53

الملحق رقم (03)

قائمة الأساتذة المحكمين

الرقم	إسم الأستاذ	التخصص
01	عجيلة محمد	مالية ومحاسبة
02	بن مولاي زينب	مالية ومحاسبة
03	بهاز لويزة	إدارة أعمال
04	بوعبدلي أحلام	مالية وبنوك
05	بن النوي	مالية ومحاسبة

الفهرس

الفهرس

الإهداء.....	I
الشكر.....	II
الملخص.....	III
قائمة المحتويات.....	I V
قائمة الجداول.....	V
قائمة الأشكال.....	V I
قائمة الملاحق.....	V I I
المقدمة.....	[أ–د]
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية.....	01
تمهيد الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للتدقيق الداخلي والمخاطر المصرفية.....	02
المبحث الأول: الأدبيات النظرية.....	03
المطلب الأول: ماهية التدقيق الداخلي.....	03
المطلب الثاني: التدقيق الداخلي في البنوك.....	09
المطلب الثالث : ماهية المخاطر البنكية.....	14
المطلب الرابع: علاقة التدقيق الداخلي بادارة المخاطر المصرفية.....	17
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة).....	22
المطلب الأول: الدراسات السابقة العربية.....	22
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية.....	23
المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية.....	25
خلاصة الفصل.....	26
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية (البنوك التجارية الجزائرية بغرداية)	27
تمهيد الفصل.....	28
المبحث الأول: تقديم للبنوك التجارية والأدوات والطـــــــــــريق.....	29
المطلب الأول: تعريف البنوك التجارية.....	29
المطلب الثاني: طريقة الدراسة.....	31
المطلب الثالث: أدوات الـــــــدراسة وصـــــــدق و ثبـــات الاستبانـــة.....	32

المبحث الثاني : تحليل ومناقشة نتائج الدراسة.....	**36**
المطلب الأول: نتائـــــــــج الـــــدراسة.....	**36**
المطلب الثاني: تحليل محاور الدراسة.....	**42**
المطلب الثالث: مناقشة وتفسير النتائج المتوصل إليها.....	**49**
خلاصة الفصل:.....	**50**
الخاتمة.....	**52**
قائمةالمراجع.....	**55**
قائمة الملاحق.....	**58**